الانتخابات في مصر

عمرو عبد الرحمن

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١٦

الانتخابات فى مصر

الكتاب: الانتخابات في مصر
المؤلف: عمرو عبد الرحمن
لوحة الغلاف والرسومات للفنانة: بسمة عبد العزيز

سلسلة: تعلم حقوق الإنسان (١٦)
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٢٧٩٥١١١٢(٢٠٢+) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣(٢٠٢+)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي
إخراج فني: هشام أحمد السيد

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٥٣٦٣ / ٢٠٠٧
الترقيم الدولي:

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية
إدارة الشئون الفنية

الانتخابات في مصر
ط١ - القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧ .
١٠٨ ص؛ ٢٠سم- (سلسلة تعليم حقوق الإنسان؛ ١٦)
عمرو عبد الرحمن (مؤلف)
العنوان : الانتخابات في مصر

الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تعليم حقوق الإنسان
(١٦)

الانتخابات فى مصر

عمرو عبد الرحمن

منظمة إقليمية غير حكومية مستقلة تأسست عام ١٩٩٤. تهدف إلى تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، ونشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان، يلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.

يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير واقتراح السياسات والبدائل التشريعية والدستورية والعمل على ترويجها وسط مختلف الأطراف المعنية، وإصدار الدراسات النظرية والميدانية، والتقارير والأوراق التحليلية، والدوريات والمطبوعات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، واستخدام الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لإثارة قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتنظيم الدورات التعليمية وبناء القدرات وتنمية المعارف والمهارات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة مراقب باللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وعضوية الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (ايفيكس).

مدير البرامج
معتز الفجيري

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

فهرس

• مدخل: هل يمكن أن نحيا بدون انتخابات؟ ٧

• الفصل الأول: فى تاريخ الانتخابات وعلاقتها بالديمقراطية..... ١٧

• الفصل الثانى: فى حدود وبنية الهيئة الناخبة المصرية:
انتخابات زبونية ومحلية الطابع ٢٩

- الهيئة الناخبة المصرية فى العهد الليبرالى: علاقات أبوية يعاد إنتاجها فى سياق تنافسى ٣٥

- ثورة يوليو ونقل الزبونية إلى مواقع الحداثة ٤٣

- التحول إلى التعددية: زبونية تتجدد على الرغم من تراجع دور الدولة ٤٩

- الانتخابات خلال العقدين الأخيرين: زبونية يعاد إنتاجها على أسس أكثر هشاشة ٥٩

• الفصل الثالث: فى الإطار التشريعى والمؤسسى للإنتخابات المصرية:
القواعد القانونية ساحة لصراع الفاعلين الاجتماعيين ٧١

- الحقبة الليبرالية: إطار تشريعى بسيط يسعى القصر إلى تعقيده ٧٣

- نظام يوليو ١٩٥٢: الإدماجية تعكس نفسها فى القانون ٧٧

- الانتخابات فى عهد الرئيس السادات: دعاية ليبرالية وهيمنة أمنية لم تتزعزع ٧٩

- الانتخابات فى عهد الرئيس مبارك: انفتاح حذر ثم انتكاسة ودور واسع للقضاء..... ٨١

• خاتمة: توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية من أسفل: الانتخابات والتغيير مرة أخرى ٩٥

هل يمكن أن نحيا دون انتخابات؟

مدخل:

لا أظن أن أيا من قارئى هذه السطور يشارك فى الانتخابات المختلفة، التى تجرى فى بلادنا على أى نحو كان، سواء بالترشيح أو بالانتخاب. كما لا أظن أن أيا من قارئى هذا الكتاب –ربما باستثناء عدد محدود– قد شارك أو يعتزم المشاركة فى مراقبة الانتخابات البرلمانية المقبلة أو أى انتخابات أخرى. ستتنوع الأسباب التى سيذكرها أى من القراء لحالة العزوف تلك. الامثلة الآتية مجرد عينة بسيطة: نتيجة الانتخابات معروفة سلفاً، ومحسومة لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فلماذا نتعب أنفسنا بالمشاركة فى هذه المسرحية.. من ننتخبهم سرعان ما ينسون أهاليهم الذين أعطوهم أصواتهم،

وينصرفون إلى الاغتناء الشخصى....جميع الاختيارات المطروحة علينا لاتعبر عن طموحاتنا وقناعاتنا السياسية... المشاركة فى الانتخابات هى ضرب من "البهدلة وقلة القيمة" ومغامرة غير محسوبة قد تنتهى بمشاجرة مع بلطجى أو بالحبس.....وهكذا. وهى جميعها أسباب إن عكست شيئا فهى تعكس قناعة راسخة لدى قطاعات واسعة من المواطنين- على الأقل هؤلاء الذين سيصلهم كتيبنا هذا فى عدد من الأحياء الميسورة فى المدن الكبيرة فى مصر- بأن العملية الانتخابية برمتها هى شئ موجود على هامش حياتهم اليومية، يسمعون عنه فى نشرات الأخبار، ويقرءون عنه فى الصحف؛ ولكنه غير موصول بهمومهم المعيشية الملموسة، والتى تتمحور حول احتياجات محددة مثل تعليم الأولاد ومستوى الخدمة الصحية التى يتحصلون عليها أو معدلات رواتبهم.....إلخ.

ولكن؛ هل بالفعل الانتخابات هى حدث يقع على هامش حياة من يقرأ هذا الكتاب؟ أى دعونا نسأل السؤال بالعكس: كيف سيكون عالمنا وحياتنا اليومية فى مصر دون انتخابات؟ هل سأل أحدنا نفسه هذا السؤال؟ أى ماذا سيحدث لحياتنا لو استيقظنا يوما ما لنجد نواب مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية قد اختفوا، وأن هذه المجالس نفسها توقفت عن العمل، وأن التشريع سيصدر بمراسيم إدارية عبر الجهات المختصة تبعاً لقياسات رأى عام. على سبيل المثال أن يأتى مسئول ما إلى منازلنا، ليسألنا عن رأينا فى القانون الفلانى، الذى تعتزم الحكومة تنفيذه فى مجال الصحة أو التعليم أو النقل العام على سبيل المثال، وأننا سندلى بدلونا فى مشاريع القرارات تلك عبر هذه الآلية. فى هذه الحالة فإن عدد موظفى الدولة لا بد له أن

يتضاعف بضعة أضعاف؛ كى يغطى هذه العملية المعقدة. ثم ماذا لو أن أيا منا لم يرض عن مستوى الخدمة المقدمة له وفقا لهذا القانون الجديد؟ لمن سيذهب إذن؟ أغلب الظن أنه سيكرر الكرة نفسها. كم مواطنا ذهب إلى نائب مجلس الشعب حاملاً طلبا بعلاج أو تعيين أو نقل؟ دعنا من فاعلية هذا النائب أو ذاك، ولكن هل يتخيل أحد مدى صعوبة هذه العملية إذا كان الشخص المطلوب منه هذه الخدمة هو موظفاً حكومياً كبيراً أو مسئولاً؟ دعنا من التشريع، كيف سنحكم إذن على فاعلية أى مسئول من هؤلاء المسئولين؟ كيف سنحاسبه مثلا إن أخطأ؟ هل نتركه للأجهزة الأمنية التى ستتولى فى هذه الحالة مراقبة كل موظف فى الدولة على حدة ارتكانا إلى علمها ببواطن الأمور، وظواهرها، وليس لكونها مفوضة من مجموع المواطنين؟ وهل نضمن شفافية ونزاهة كل مسئول أمنى إذن؟ وكما هو الحال مع موظفى الدولة، كم ضابط وعسكرى و"مخبر" سنحتاج لإدارة شئون الدولة إذن؟

هذه الأسئلة الاستنكارية جميعها تقودنا إلى حتمية اللجوء إلى الانتخابات بوصفها ممارسة تقع على عاتق عدد من المبادئ التى تشكل جوهر الحكم فى أى مجتمع وهى التشريع والتنفيذ والمحاسبة. أى أن الانتخابات هى ممارسة تختار ممثلين لمجموع الأمة التى هى مصدر جميع السلطات يتولون عملية إصدار التشريعات، ومراقبة تنفيذها، ومحاسبة القائمين على عملية التنفيذ تلك. هذه الرؤية للانتخابات يمكن أن نصفها بصورة شديدة العمومية- وربما شديدة الاختزال أيضاً- كرؤية ليبرالية. تشكل هذه الرؤية قوام الغالبية الكاسحة من الدراسات التى تنتجها مؤسسات الأبحاث العالمية، ومراكز

استشارات صنع القرار، وأدبيات المنظمات الحقوقية. كما أنها تشكل بالكامل رؤية القوى العظمى فى العالم عندما تتحدث عن أهمية انتهاج انتخابات طريقاً للشرعية.

مبادئ هذه الرؤية الليبرالية -فى نظرنا- تصلح لصياغة الدساتير والتشريعات المنبثقة عنها، إذ أنها تنطلق من حالة مثالية فيها، تتجسد فيها السلطة فى كتلة واحدة من الأفراد الأحرار المتساوين أمام القانون، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللون أو الأصل الاجتماعى أو الدين. وهو بالطبع ما يجافى الواقع فى كل مكان على ظهر الأرض تقريباً. أى أن الرؤية الليبرالية تلك تتحدث عما يجب أن تكون عليه الانتخابات، ولا تشرح لنا حقيقة الممارسة الانتخابية كما تجرى فعلياً. فجسد الأمة ذاك ممزق بين قوى اجتماعية ذات مصالح متباينة، كما أن السلطة- بمعنى قدرة كل قوة من هذه القوى الاجتماعية على التأثير فى أفعال ورؤى الأطراف الأخرى لتتكيف مع هذه المصالح- هى نفسها مشتتة ومبعثرة، وتمارس عبر استراتيجيات متعددة. تمثل الانتخابات -مثل غيرها من تقنيات الحكم السابق الإشارة إليها كالقضاء على سبيل المثال- واحدة من هذه الاستراتيجيات: بمعنى أنها ممارسة محكومة بقواعد تعبر عن توازن فى علاقات السلطة بين هذه الجماعات، وتسعى تلك الجماعات المختلفة إما إلى الاعتماد على هذه القواعد فى تأبيد سيطرتها، أو التلاعب بهذه القواعد، وإعادة تطويعها لتعديل، أو قلب هذه العلاقات ذاتها فى ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة. وهذا السعى لا يقتصر فقط على دفع ممثلي هذه الجماعات إلى مقاعد المجالس النيابية، ولكنه يتسع ليشمل انتزاع مكاسب معينة (خدمات أو

فرص عمل) عن طريق المساومة مع المرشحين، أو الحصول على مكاسب مادية مباشرة عن طريق بيع الأصوات، أو قدرة البعض الآخر على انتزاع مكانة اجتماعية محترمة نتيجة القدرة على التخصص فى الدعاية الانتخابية ومخاطبة الجمهور.....إلخ. جميع هذه الممارسات تظهر فى الرؤية الليبرالية إما بوصفها انتهاكات أو انحرافات عن المسار التمثيلى المحدد سلفاً. ولكننا نراها استراتيجيات فى مساحة تمارس خلالها علاقات السلطة، وتتحول وتوضع من خلالها القواعد المنظمة للسياسة، وتتحول بدورها. ومن جماع هذه الممارسات المعقدة تاريخيا تتكثف طبيعة بعينها للمجال السياسى وحدوده، أى قواعد لعبة سياسية معروفة للجميع.

هذا التصور يمكن أن نطلق عليه –بدرجة عالية من التجريد والاختزال كذلك– تصوراً اجتماعياً/واقعياً. وهو يعبر عن فهم للعملية الانتخابية يستلهم أطروحات العلوم الاجتماعية الحديثة مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة. كما أنه يغتنى من إسهامات فكرية نقدية كالماركسية، بطبعاتها المختلفة، والعديد من المناهج النقدية المعاصرة. ووفقا لهذه الرؤية، لا تقع الانتخابات على هامش حياتنا، ولا يمكن تصور الحياة دونها – حتى فى ظل مجتمعات تسيطر فيها السلطة التنفيذية على عملية التشريع والمراقبة مثل مصر– إذ أنها مساحة لممارسة السلطة أو تعديلها، ولا يمكن تخيل مجتمع نزعت منه هذه المساحة، أو حرم من هذه الممارسة. ومن ثم فليس من قبيل المصادفة أن أعتى النظم شمولية واستبداداً فى العالم تمكنت من إلغاء الأحزاب السياسية، أو تهميش دور المؤسسة القضائية، ولكنها لم تتمكن من القضاء على

الانتخابات. إذن من الناحية الليبرالية المجردة، أو من الناحية الواقعية/السوسيولوجية لا يمكن الاستغناء عن الانتخابات حتى لو اكتوينا بنارها، وجرجرتنا معها إلى متاهات كنا فى غنى عنها.

فإذا كانت الانتخابات تقع فى قلب حياتنا اليومية إلى هذا الحد وتؤثر على مسارها، حتى لو اخترنا بأنفسنا العزلة عن هذه العملية برمتها، فكيف يمكن تصور أى تغيير فى بنية النظام- سواء عن طريق الإصلاح أو الثورة أياً كان تفضيل القارئ- دون التطرق إلى هذه الممارسة هى نفسها بالإصلاح؟ وإذا كانت الانتخابات واحدة من العمليات التى تتشكل بها ملامح النظام القائم -حتى وإن أتى غير ممثل لغالبية المواطنين، فإن أى تعديل فى قواعد هذه الممارسة سيعنى بالضرورة تغييرا فى بنية واستراتيجيات هذا النظام؟ بعبارة أخرى أى محاولة لإصلاح الانتخابات هى محاولة محكوم عليها -بالضرورة- أن تنخرط فى عملية إصلاح النظام السياسى برمته، ومن ثم تصبح الانتخابات طريقاً للتغيير من حيث هى موضوع للتغيير، دونما حاجة لانقلابات عسكرية، أو زعماء عادلين فى حد ذاتهم يحتكرون كل السلطة وبالطبع دونما حاجة لحكومة خبراء تتحرك بناء على استطلاع لآراء مواطنيها.

هذه هى أطروحتنا الرئيسية التى سنحاول أن نفصلها فى الصفحات القليلة المقبلة؛ متوسلين مقاربة سوسيولوجية، تركز على علاقات القوى التى تخترق الهيئة الناخبة على محاور الدخل والطبقة الاجتماعية والجنس والدين، وكيفية تحديدها للقواعد التشريعية المنظمة لعملية الانتخاب. ومن جهة أخرى سنحاول أن نفصل استراتيجيات هذه القوى المشكلة للهيئة الناخبة نفسها فى إعادة تفسير هذه القواعد وتوظيفها؛ إما للإبقاء على علاقات السلطة القائمة، وإما لإدخال تعديلات عليها.

وينقسم هذا الكتيب المختصر تبعا لهذه الرؤية إلى عدة أقسام:

أولاً: سنحاول تتبع تاريخ الانتخاب، أى كيف تبلورت فكرة اختيار ممثلين عن الشعب للتصدى لعملية التشريع، دونما حاجة إلى استطلاع آراء جميع المواطنين. ثم العرض السريع للدور الذى لعبته الانتخابات فى دعم وخلق هوية جمعية لدى مجموع سكان وحدة جغرافية معينة؛ أى تحويلهم ببساطة لمواطنين.

ثانياً: سنحاول تتبع تاريخ تشكيل الهيئة الناخبة فى مصر؛ أى مجموع المواطنين الذين يحق لهم التصويت، والمشاركة فى الانتخابات بالمجمل. كما سنحاول تناول تركيب هذه الهيئة بالتحليل تبعاً للتمايزات التى تخترقها على محاور مثل الدخل والجنس والموقع الاجتماعى، وأثر كل ذلك على اتجاهات المشاركة فى العملية الانتخابية سواء بالتصويت أو بالترشح.

ثالثاً: سنحاول تقديم عرض مختصر للإطار التشريعى الذى يحكم الممارسات الانتخابية وكيفية صياغتها، وعلاقات القوى التى يعكسها، وكيف تؤثر فى العملية الانتخابية من ناحية استراتيجيات الفاعلين وتفسيرهم لها، أو من ناحية فرض قيود على مرشحين بعينهم، وفوق كل ذلك من جهة تحديد حدود الهيئة الناخبة والدوائر الانتخابية، والإجراءات التى يجرى وفقها الانتخاب.

رابعاً: سنحاول وضع استنتاجاتنا حول طبيعة الممارسات الانتخابية فى مصر فى سياق التحولات الحادثة على الصعيد العالمى، وعلى الصعيد المحلى، والمتمثلة فى تصاعد المطالبات

بالإصلاح السياسى وبجعل السياسة أقرب لاهتمامات المواطن العادى، وفى الوقت ذاته الانسحاب من السياسة كلية، والعزوف عن المشاركة فى طقوسها. التركيز على هذا السياق يتم بهدف بلورة أطروحتنا حول الانتخابات سبيلاً وموضوعا للإصلاح فى الوقت ذاته فى مصر؛ من حيث هى ممارسة تجسر هذه الفجوة بين المسارين.

الفصل الأول

فى تاريخ الانتخابات وعلاقتها بالديمقراطية

لا يمكن الحديث عن تاريخ الانتخابات وسياساتها دونما التوقف سريعاً أمام تجربة الديمقراطية الأثينية. تعرف الديمقراطية الأثينية فى الكتب التأسيسية لعلم السياسة أو الاجتماع بوصفها "النموذج الوحيد المصفى للديمقراطية المباشرة"؛ أى اشتراك مجموع المواطنين فى اتخاذ القرارات المصيرية، التى تخص معاشهم، وعملية الحكم ذاتها، دونما ممثلين منتخبين. عادة مايتم عطف العديد من القيم الإيجابية على هذه المرحلة التى يشارك فيها جميع السكان فى تشكيل وحدة سياسية هى الأولى من نوعها: "دولة المدينة". ومن ثم يرتبط وصف "المدنية" Civility بوضعية الديمقراطية المباشرة تلك التى لم يكن المواطن بحاجة إلى ممثل يتلاعب بإرادته للمشاركة

فى الحكم، كما هو الحال فى مجتمعاتنا المعاصرة، كما أنها توضع فى موقع المقابلة مع الحضارات التى أسست على أساس ملكيات مستبدة أو إمبراطوريات استعمارية.

وهو ما سيظهر بعد ذلك على هيئة مقارنة دائمة مابين المدينة والإمبراطورية. على أن هذه الصورة المثالية تتجاهل حقيقتين على قدر عال من الأهمية. الحقيقة الأولى، هى أن جسم المدينة المسموح له بالمشاركة فى الحكم كان يشغل مساحة بالغة المحدودية من عدد السكان؛

إذ استثنى منه العبيد والنساء والغرباء المقيمون على أراضى المدينة بالمجمل؛ أى أنها كانت ديمقراطية مباشرة مؤسسة على معايير تمييز بشكل صارخ– تمييز كان يرى على أنه من مقتضيات الطبيعة– بين البشر. وهو تمييز يضرب فكرة الانتخابات، والديمقراطية بالمجمل، فى مقتل؛ إذ أنه يعصف بأساس التصور الذي بنيت عليه فكرة الانتخاب كما سبق الذكر فى المقدمة وهو جسد الأمة المشكل من مواطنين أحرار متساويين بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الدين. الحقيقة الثانية، وهي مبنية على الأولى، أن تعقيد السلطة فى المجتمع، واختلاف أشكال توزيعها وممارستها الجذرية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة كان سببا رئيسياً فى بناء فكرة الانتخابات، كما نعرفها بوصفها تطوراً تاريخياً يلبي حاجة إنسانية بعينها وليست انحرافاً عن نموذج مثالى للممارسة السياسية. فما هى أوجه هذا التعقيد الذى تحدثنا عنه؟ ولماذا استدعى فكرة الانتخابات بالضرورة كشكل من أشكال التمثيل دون غيرها؟

مع نهاية العصور الوسطى كانت أنماط الإنتاج الإقطاعية إلى زوال، وفى تحلل مستمر، نتيجة العديد من العوامل، مفسحة الطريق أمام ظهور علاقات تبادل رأسمالية بكل ما يعنيه ذلك من تحولات اجتماعية. على صعيد إدارة الجسد الاجتماعى تطورت أجهزة الدولة بدرجة كبيرة، واتجهت نحو المزيد من المركزية. فبدلاً من سيطرة أمراء على إقطاعيات مبعثرة يستنزفون خيراتها، ويدينون بالولاء لملك واحد تبعاً لحق تاريخى قديم أو لرابطة دينية ومذهبية– بدلاً عن ذلك– بدأت السلطة فى التمركز مع تحلل هذه الإقطاعيات، وهجرة السكان

إلى المدن حيث السوق الواسع. وبالتبعية بدأت تظهر الأنظمة الاستبدادية التى يترأسها ملك قوى يتحكم فى هذه العملية المركبة التى تضمن تنظيم هؤلاء السكان المبعثرين فى قوائم ومهن وأنظمة صحية وتعليمية وما تشابه؛ وذلك كله لخدمة المشروع البورجوازي الصاعد، أى تأسيس سوق واحد يتم فيه تبادل قوة العمل، وكذلك السلع المصنعة حديثاً فى المصانع القليلة الجديدة. فعرفنا مثلاً استبداديات مثل لويس الرابع عشر فى فرنسا، والذى صرخ "أنا الدولة والدولة أنا" فى عبارة توحى بمدى توحد السلطة وتمركزها وشخصنتها فى الوقت ذاته. ولكن هذا النزوع إلى المركزة كان من الطبيعى أن يتناقض مع مصالح سكان المدن الجدد أو المواطنين Citizens .

واجه هذا المشروع الاستبدادى مقاومتين؛ الأولى صدرت عن الطبقة البورجوازية الجديدة، أى طبقة التجار والصناع دافعى الضرائب لتمويل مشروع الدولة الممركزة ذاك. المصدر الثانى للمقاومة أتى من جموع العامة الذين يئنون تحت وطأة هذه الدولة المتغولة، والتى ترعى مشروعا للنمو يعمم شروط البؤس الجمعى. خلق هذا التذمر الواسع ظرفاً تاريخياً غير مسبوق للتخلص من الملكيات المستبدة للأبد فى أوروبا، سواء عن طريق ثورات تطيح بالأسر الحاكمة- مثل الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩- أو عن طريق اتفاقيات تاريخية بين هذه الملكيات المستبدة وهذه البورجوازيات المتحالفة مع العامة أو الطبقات الأدنى المستغلة- كما هو الحال في بريطانيا. جوهر هذه الاتفاقيات تبلور حول مسألة الضريبة، أى لا ضريبة دون مشاركة فى صنع القرار.

وبالتالى تم إقرار مبدأ التمثيل الانتخابى فى برلمانات

تتولى صيانة، والدفاع عن مصالح دافعى الضرائب، والإشراف على تنفيذ سياسات أجهزة الدولة البيروقراطية المعتمدة على ريع الضرائب ذاك. أما العامة وقود الثورات والانتفاضات الجماهيرية، والذين ستتشكل من قوامهم طبقة عاملة عظيمة العدد، مع استمرار تقدم الفن الإنتاجى فى مجال الصناعة على وجه الخصوص، فقد خرجوا خاسرين من هذه الأوضاع؛ إذ حرموا من حق التمثيل السياسى نتيجة ربط هذا الحق حصرياً بدفع الضريبة.

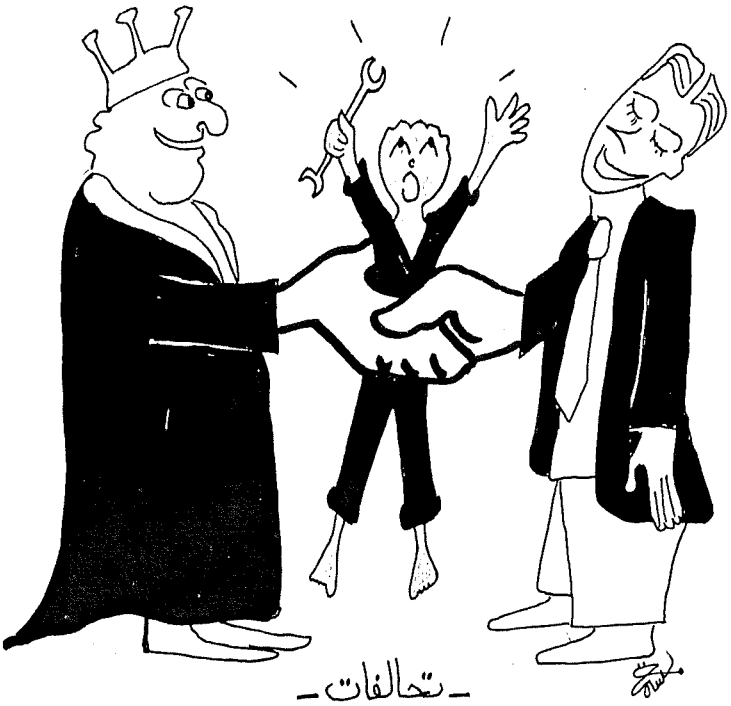

ـ تحالفات ـ

إلا أن هذا التوزيع الذى استقرت عليه عملية اقتسام السلطة، ورسم حدودها؛ قد أدى إلى استغلال فظيع لهذه الطبقات، يمكن تلمس ملامحه فى أعمال المبدعين الإنجليز والفرنسيين من أمثال فيكتور هوجو وتشارلز ديكنز. وهو ما سيفتح الطريق أمام موجات ثورية أخرى فى أوروبا عبر القرن التاسع عشر، كانت الطبقة العاملة فى قلبها حتى وإن قادتها بورجوازيات هذه البلاد لتصفية بقايا الاستبداد. كسابقاتها تكثفت هذه النضالات حول إعادة توزيع السلطة فى المجال السياسى، وإدخال تعديلات على كيفية ممارساتها. ثورات ١٨٤٨ – وهو العام الذى عرف بربيع الأمم –فى العديد من بقاع القارة الأوروبية تعد النموذج الأبرز على ذلك. ارتبطت تلك التصفية بتوسيع حيز الهيئة الناخبة ليشمل ممثلى الطبقة العاملة، وغيرهم من الفئات والشرائح التى كانت مهمشة حتى أصبح حضورها فى الحياة العامة عبر اتحاداتها ومنظماتها المهنية لا يمكن تجاهله. وفقاً للمعيار الجديد أصبح جميع المواطنين الذكور الراشدين دونما الأخذ فى الاعتبار مستوى الدخل مؤهلين للمشاركة فى الانتخابات، سواء بالترشيح أو التصويت. على أن إقرار هذا الحق سيستغرق وقتاً طويلاً ليتبلور فى شكله النهائى مع نهاية هذا القرن المتفرد فى تاريخ أوروبا والعالم؛ من حيث ثراء أفكاره وتحولاته السياسة الكبرى.

إلا أن القرن العشرين لم يكن ليقل فرادة؛ سواء من جهة التحولات الاجتماعية العاصفة التى مرت الإنسانية بها خلاله، أو من جهة الثراء الفكرى الذى شهده. ولم تكن الانتخابات والتمثيل فى المجمل بمعزل عن التأثر بتلك التحولات الكبرى. حمل القرن الجديد معه أسئلة ملحة جديدة فى طبيعتها.

على سبيل المثال احتلت وضعية المرأة سواء على مستوى التشريعات والممارسات القانونية/السياسية أو على مستوى النظرة الذهنية الشائعة لدى عموم المواطنين مكانة محورية فى الجدالات الفكرية الكبرى مع مطلع القرن.

ترافق ذلك مع تعبئة متزايدة للنساء من مختلف الطبقات لتجاوز واقع التهميش والإخضاع فى مجتمعاتهن. ومع اتساع رقعة النضال النسوى سواء من حيث مواقعه (اتحادات عمالية ونقابات مهنية وتجمعات سياسية على اختلافها) أو من حيث مجالاته (التشريعات وأشكال التعبير الفنى) لم يكن من المعقول أن يبقى مجال الممارسات الانتخابية الذى يخترق العديد من هذه القطاعات بعيداً عن التأثر بالعملية الكفاحية تلك. فكان أن توالى حصول المرأة على حق التصويت فى جميع المراكز الديمقراطية المعاصرة بالتوازى مع إعادة هندسة البنية التشريعية لهذه المجتمعات، وتحولات جذرية فى التصورات الثقافية عن المرأة، والعلاقات الجنسية بالمجمل.

الاستنتاج الرئيسى الذى يمكن أن نخلص إليه بصدد الحقائق المعروضة آنفا هو أن توسيع الهيئة الناخبة ارتبط بالأساس بإعادة رسم الحدود بين سلطات المجتمع المختلفة على اتساعه، والتحولات فى العلاقات الاجتماعية، والأوزان النسبية بين القوى المتصارعة. وهو الملمح الذى سيظل حاضراً فى التطورات اللاحقة بصدد اتساع الهيئة الناخبة، واعتماد الانتخابات كآلية للتمثيل والحكم فى جميع أركان العالم المعاصر الذى تزداد تفاعلاته تداخلاً يوماً بعد الآخر. ففى أطراف العالم الرأسمالى(١) على سبيل المثال كان إقرار

(١) أى أجزائه التى اندمجت فى عملية رسملة المجتمعات الإنسانية نتيجة استعمارها، وربط اقتصادياتها ببعض المراكز الرأسمالية المتقدمة؛ مما أعاق نمو هياكلها الإنتاجية بشكل مستقل، وعمق من مأزق تخلفها أو التى اندمجت فى الرأسمالية بصورة متاخرة نتيجة حزمة من الأسباب الداخلية كاستمرار الإقطاع عصياً على التفكك، وهو ماحدث فى روسيا على سبيل المثال.

حق الانتخاب، وتوسيع الهيئة الناخبة متأثراً بالتحولات الاجتماعية الخاصة بهذه المجتمعات. ففى مراحل الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال، عادة ما رفعت التحالفات المناهضة للاستعمار- من بورجوازيات محلية ومتعلمين حضريين أو ريفيين- شعارات تطالب بحق الانتخاب للجميع كاستراتيجية لتحدى سلطة الإمبراطوريات الاستعمارية المرتكنة فى سلطتها على حلفاء محليين يستأثرون بالسلطة؛ استناداً إلى شرعيات غير تمثيلية. أما بعد نيل الاستقلال فكان إقرار الاقتراع العام فى العديد من الأحيان فعلاً من أفعال جهاز الدولة كرمز على حداثة المجتمع الجديد، أو كمحاولة لتعبئة تأييد جميع السكان لأنظمة حكم مرتكزة على سلطة زعيم كاريزمى لايحكم بمقتضى شرعية تمثيلية ناتجة عن تنافس سياسى. وهنا تكون الانتخابات مناسبة لتجديد التأييد والتعبئة للقواعد المؤيدة لهذا الزعيم أو النظام.

على أن تاريخ توسيع القاعدة الانتخابية كان يقترن بتاريخ آخر، وهو تاريخ القواعد المحددة والمنظمة لعملية الانتخابات تلك. على الرغم من أن حق التصويت كان ينتزع مع كل تحول فى العلاقات الاجتماعية؛ إلا أن القواعد المنظمة كما نعرفها اليوم كانت موضوعاً هى الأخرى للتفاوض، وتتأثر بتلك التحولات تماما كما تأثرت الهيئة الناخبة بهذه التحولات. فالصورة المعروفة لدينا اليوم عن الناخب الذى يختار وفقاً لضميره فى سرية مطلقة داخل غرفة مغلقة، لم تكن أبداً كذلك مع البدء فى إقرار حق التصويت للجميع. فمع أول اقتراع عام فى فرنسا ١٨٤٨، كان يتم التصويت بشكل جماعى أو بدون قواعد تحفظ

السرية؛ إذ أن انتزاع حق الانتخاب ليشمل قطاعات مضطهدة ومستغلة من السكان لم يكن بحد ذاته مؤشراً على انتهاء وضعية الاستغلال، والإخضاع تلك لكل فرد من أفراد هذه الطبقة أو ذاك الجنس أو العرق. بل استمرت الطبقات والقوى الاجتماعية المهيمنة قادرة على تعبئة "أتباعها" من الطبقات والشرائح الاجتماعية الأدنى فى أوقات التصويت بصورة جماعية غير ملتزمة بأى قواعد صارمة مما نعرفها اليوم. فمع هذا الاقتراع العام الأول نجحت الأرستقراطيات الفرنسية التقليدية فى تعبئة أتباعها من الفلاحين على هيئة أمواج لتغزو مراكز الاقتراع فى مشهد أقرب للمظاهرات منه للتصويت. ويمكن ذكر العديد من الأمثلة من تجارب مختلفة فى العالم تتشابه مع هذه الآلية. استدعت تلك الممارسات ضرورة تعقيد القواعد بما يضمن عدم استغلال هذه العملية لإعادة إنتاج علاقات السلطة القائمة نفسها. فكان أن تم استحداث الجداول الانتخابية وتقسيم الدوائر وفقاً للسكن أو العمل، وتكليف جهات معينة بالإشراف على هذه العمليات، ووضع ضوابط على ممارسة الدعاية الانتخابية والإنفاق الانتخابى.....إلخ.

إلا أنه مع توسيع قاعدة المواطنة شيئاً فشيئاً لتشمل من هم خارجها، كان يتم ضبط القواعد الانتخابية بشكل يتيح لها طابعاً طقسياً يسمح بتعلم قطاعات واسعة من هؤلاء المواطنين للانتخابات؛ أى أن هذه القواعد نفسها تحولت إلى رموز يتشارك بها جميع من يمارسها، وتؤشر إلى هوية واحدة تجمعهم، فكان أن تحولت الانتخابات والحال كذلك إلى إحدى عمليات تشكيل هوية وطنية جامعة، تتعالى على التمايزات الطبقية والجنسية

والعرقية؛ أى أن هذه القواعد الموضوعة تصبح مجالاً يتم من خلاله إعادة توزيع السلطات، ولكن يمكن أن تستخدم مفرداته نفسها لتأبيد واقع علاقات هذه السلطة القائمة أو الجديدة عن طريق إخفائها وطمسها. أى كما تخترق صراعات السلطة مجال القواعد الانتخابية تحاصر هذه القواعد علاقات السلطة القائمة، وتحافظ عليها إلى أن يتم تعديلها مرة أخرى، وهكذا دواليك فى عملية صراعية لا تنتهى سنحاول إلقاء بعض الضوء عليها فى السياق المصرى.

الفصل الثاني

"فى حدود وبنية الهيئة الناخبة المصرية" انتخابات زبونية ومحلية الطابع

عادة مايتم دمغ الانتخابات فى مصر، وما يرتبط بها من طقوس وممارسات بطابعين أساسيين: "الزبونية" و"المحلية". بالزبونية Clientalism تعني أن العلاقة بين النائب وناخبيه ليست علاقة تمثيل مصالحهم الجمعية، ولكنها علاقة تعاقد يلتزم خلالها النائب بتقديم حزمة من الخدمات والمكاسب المادية (تعيين خريجين أو توفير فرص عمل بشكل عام، إلى جانب مد المرافق العامة). ويتم تقديم هذه الخدمات ليس عن طريق المساومات أو التفاوض مع الجهات التنفيذية، ولكن عن طريق صلات النائب الشخصية بالمتنفذين فى أجهزة الدولة المركزية أو هياكل الحكم المحلى (مجالس شعبية أو مجالس أحياء). وهو مايعنى- أخذاً فى الاعتبار العدد الضخم للدوائر

الانتخابية فى مصر- أن شبكة هائلة من الروابط، والعلاقات الشخصية والالتزامات والولاءات المعقدة تخترق ممارسات الانتخابات وتلفها فى الوقت ذاته وتحول العلاقة الزبونية بين النائب وأهالى دائرته إلى سمة عامة. هذه العملية تنتج السمة الثانية للانتخابات، وهى سمة محلية الممارسة والدعاية الانتخابيتين، بمعنى تركيز المرشح فى دعايته أو النائب فى أدائه البرلمانى على قضايا تخص أهالى دائرته فقط، وتتمحور جميعها حول نصيب هذه الدائرة من الموازنة العامة للدولة.

كما أن معيار تقييم أهالى الدائرة للنائب يرتبط بمدى حضوره فى الدائرة، بل حتى بمدى مجاملته لأهالى الدائرة فى المعازى والأفراح، وليس بمدى فاعلية أدائه على مستوى التشريع. والرقابة البرلمانيين على المستوى الوطنى.

تعتبر التفسيرات الليبرالية/القانونية، وهى الغالبة فى دراسة الانتخابات، هذه الممارسات بمثابة خللن أو حيد عن جادة الممارسة الانتخابية السليمة يستوجب التدخل بنشر الوعى الانتخابى وإعادة تشكيل مدركات الناس بصدد هذه العملية. وتتراوح تفسير أسباب هذه الظاهرة فى الكتابات الليبرالية/القانونية تلك بين حدين رئيسيين مؤسسين بدورهما على ثنائيات مفترضة لا توجد فى الواقع. التفسير الأول يفترض أن هذا الطابع الزبونى ناتج عن توسع دور الدولة فى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والتوزيعية والخدمية؛ مما أدى إلى حصر مراكز القوة فى المجتمع فى مركز واحد وهو أجهزة هذه الدولة. ومن ثم كان من الطبيعى أن تصبح مهمة النائب هى التوسط مع هذه الاجهزة؛ بوصفها السبيل الوحيد لحيازة السلطة والموارد وليس التمثيل أو المنافسة السياسيين. ولكن هذا التفسير يغفل استمرارية هذه الظاهرة على الرغم من التحولات التى انتقصت من دور الدولة فى مصر خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضى.

والأهم أنه يغفل استمرار هذا الطابع مهيمناً على أداء نواب يدينون بالولاء للحزب الحاكم، وكذلك على أداء نواب ينتمون إلى أحزاب المعارضة، ولا يحوزون أى صلات من أى نوع مع اجهزة الدولة تمكنهم من توصيل الخدمات لأهالى دوائرهم. وكذلك تغفل هذه الرؤية شبكات الزبونية غير المتمحورة حول

الدولة، والتى تتشكل عبر أنشطة القطاع الخاص بالأساس- مثل الشبكات الخيرية أو حتى المشاريع التى يؤسسها رجال أعمال فى دوائرهم لتربط سكان الدائرة بهم.

التفسير الثانى يعزو هذا الطابع إلى غياب المجتمع المدنى، وليس إلى غياب القطاع الخاص. بعبارة أخرى يؤدى ضعف الهياكل المدنية الحديثة من نقابات وجمعيات أهلية واتحادات عمال، والتى تشكل وفقاً للرؤية الليبرالية الحاضن الطبيعى لتنظيم الناس وممارسة الديمقراطية، إلى هيمنة كل من العصبيات التقليدية المؤسسة على معايير القرابة أو المال أو الصلات بالدوائر الحكومية على ممارسات الانتخابات. على أن هذا التفسير يتجاهل إعادة إنتاج الطابع الزبونى نفسه عبر هياكل ومواقع حداثية فى المراكز الحضرية أو النقابات المهنية والعمالية، كما أن هذا التفسير -مثل سابقه- يرسم حدوداً متعسفة بين القديم والحديث من جانب، والدولة والمجتمع المدنى من جانب آخر، ويتجاهل حقيقة أن العصبيات تتشكل فى الكثير من الأحيان حول الممارسة الانتخابية، ولا تحكمها بالضرورة. بعبارة أخرى إن بعض تلك العصبيات تشكلت عبر السعى لحصد الأصوات -وهى ممارسة حداثية فى العمق- ولم يرثها الناخبون عبر أجدادهم لتتحكم فى تصويتهم بشكل أوتوماتيكى. والدليل على ذلك هو غروب شمس عصبيات فى العديد من الدوائر لصالح عصبيات جديدة لا يتجاوز إلا عبر بضع سنوات. ومن جهة أخرى تعتمد الدولة المصرية فى سيطرتها على منظمات المجتمع المدنى، بل وتسعى هذه الدولة إلى خلق العديد من تلك المنظمات للتحكم فى المواطنين، مثل جمعيات تنمية المجتمع المحلى التابعة مباشرة لوزارة الشئون

الاجتماعية –والتى أصبحت تلقب بوزارة التضامن الاجتماعى– أو الاتحادات العمالية. وتشكل هذه المنظمات خزاناً لا ينقطع لضمان فوز مرشحى الدولة فى الانتخابات عن طريق العلاقة الزبونية نفسها. فالمجتمع المدنى إذا ليس بالضرورة ة ضمانة للحد من الطابع الزبونى والمحلى للانتخابات.

أى أن التفسيرات السابقة مهمومة برسم الحدود بين الزبونية والمحلية من جهة- اللتين يدمغان الانتخابات المصرية بطابعهما- ونمط الانتخاب المثالى الذى يصوت فيه الناخب بشكل حر وفقاً لضميره من جهة أخرى. بَيْد أننا لا نرى فى الزبونية انحرافا يستدعى التقويم بقدر ما نراها منتجا طبيعيا لاستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين المكونين للهيئة الناخبة المصرية. وهذه الإستراتيجيات تمارس عبر علاقات القوى السائدة، بهدف إما الاحتفاظ بها وإما تعديلها. ومن جماع تفاعل هذه الاستراتيجيات يعاد إنتاج هذا الطابع الزبونى والمحلى للانتخابات ولكن بعبارات وتقنيات مختلفة، كما أنها تدخل عليه تعديلات جوهرية فى آلياته تجعل من الممكن الحديث عن أكثر من شكل من أشكال الزبونية تتفاعل مع بعضها فى الوقت ذاته. ومن ثم فنقطة البدء هى البحث فى تركيب الهيئة الناخبة، وعلاقات القوى السائدة عبرها، وليس البحث فى القواعد المنظمة لعملية الانتخاب المثلى، والتى تكون هى نفسها موضعاً للصنع والتفسير وإعادة التفسير أو التحويل.

الهيئة الناخبة المصرية فى العهد الليبرالى..
علاقات أبوية يعاد إنتاجها فى سياق تنافسى

عرفت مصر الانتخاب العام فى وقت مبكر مقارنة بغيرها من الدول فى العالم العربى. شهد العام ١٩٢٤ قرار التحول للانتخاب كوسيلة لاختيار ممثلى الأمة فى عملية التشريع على خلفية ثورة ١٩١٩ الشعبية التى قادتها البورجوازية المصرية، وكبار ملاك الأراضى المصريون. ثورة ١٩١٩ عميقة الشبه بتلك الثورات التى عرفتها أوروبا ضد الملكيات المستبدة؛ وإن كانت فى ظروف وسياقات بالغة الاختلاف عن تلك التى جرت وقائعها فى أوروبا. فمصر كانت خاضعة للاحتلال البريطانى؛ ومن ثم كانت المطالبة بالديمقراطية البرلمانية إحدى استراتيجيات النضال الوطنى ضد الاستعمار المتحالف مع الملكية المستبدة. فمطالب الثورة زاوجت بين مبدأى الاستقلال والدستور. مطلب الاستقلال عبر عن طموح البورجوازية، والمتعلمين المصريين الذين تلقوا تعليماً حديثاً فى تأسيس دولة وطنية مركزية تسيطر على سوق محلى وشعب محدد على أساس الوحدة السياسية، وليس الدين- كما كان الحال تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية. وبالتالى كان من الطبيعى أن يصبح هذا الطموح فى تناقض منطقى مع سلطة القصر المتحالفة مع الاحتلال البريطانى فى تلك الفترة. ومن ثم رفعت الحركة الوطنية الوليدة مطلب "إقرار الدستور" المعبر عن نزوع لتقليص سلطة القصر عبر تشكيل برلمان منتخب، يدير دفة المفاوضات مباشرة مع الاستعمار وفق المصالح الوطنية، ويتولى حكم الدولة الوليدة. بلغت هذه المحاولات ذروتها مع ثورة ١٩١٩ التى أدت إلى استقلال منقوص وديمقراطية

برلمانية منقوصة بدورها. الأمر الذى أدى إلى بقاء النفوذ الإنجليزى ونفوذ القصر حاضراً بقوة فى الحياة السياسة التى أعقبت الثورة دونما قدرة لأى طرف على الاستئثار بكل السلطة. فرض هذا الوضع تعددية فى مراكز القوى على أرض الواقع تعتبر نواة الديمقراطية الليبرالية كما سبق الذكر.

على الرغم من هيمنة الأرستقراطية المصرية على المجال السياسى فى تلك الفترة- ممثلة فى حزب الوفد صاحب الشعبية الطاغية الذى تصدى لإنجاز مطلبى الاستقلال والدستور وعدد آخر من أحزاب الأقلية- فإن الهيئة الناخبة توسعت توسعاً ملحوظاً من زاوية شمولها لمجموع الرجال المصريين، دونما تمييزات واضحة على أساس الدخل، أو الطبقة الاجتماعية، كما كان الحال فى أوروبا وبقاع أخرى من العالم لعقود. يعود ذلك بالأساس إلى سعى هذه الأرستقراطيات والبورجوازيات المصرية إلى تعبئة المصريين فى سياق مناوراتهم مع كل من الاحتلال والقصر اللذين كانا يرتكزان على شرعيات مختلفة: الأول على شرعية الانتداب وهى مستمدة من فعل الهيئات الدولية، والثانى على شرعية الوراثة الملكية والانتماء لأسرة محمد على.

فى فترة لاحقة ستسعى كل من القوتين إلى منافسة الأرستقراطيات والبورجوازيات المصرية وأحزابها على تعبئة الشرائح الاجتماعية الأدنى عن طريق التحالف مع أحزاب مناوئة للوفد، وتعطيل آلية الانتخاب بصورة فاضحة عن طريق التزوير الصريح. ولكن الملفت للنظر أن هذه العملية بقدر ما كانت مؤشراً على قدرة أطراف اللعبة السياسية على التلاعب بالانتخابات إلا أنها فى الوقت ذاته كانت تؤشر إلى رجحان

كفة الانتخابات كآلية لحسم الصراعات السياسية وأولويتها لدى مختلف الأطراف كمصدر للشرعية.

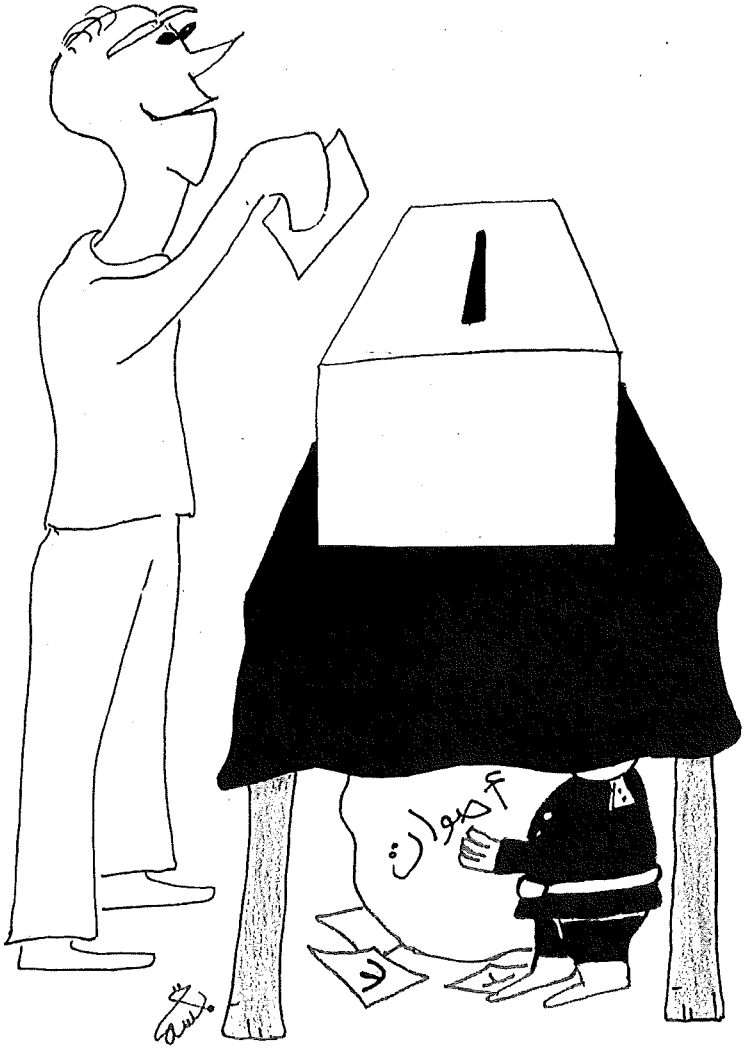

إلا أن اتساع الهيئة الناخبة من جهة الدخل، والوضع الطبقى لم يرافقه توسع فى الهيئة الناخبة من زاوية شمولها للمرأة التى لم تنل حقها الانتخابى خلال حقبة التعددية الليبرالية، على الرغم مما اتسمت به هذه الحقبة من حريات فى التعبير والتنظيم أوسع بما لا يقارن بأى فترة أخرى فى تاريخ مصر. يعود ذلك بالأساس للمفارقة التاريخية التى تأسست عليها عملية التحديث الاجتماعى والسياسى فى مصر: نجحت التيارات العلمانية ذات الثقافة الغربية العميقة فى السيطرة على مفاصل الدولة، والاقتصاد فى مصر منذ بداية القرن العشرين، ولكن ثمن هذه السيطرة كان التسليم بهيمنة المؤسسة الدينية الرسمية ممثلة فى الأزهر وعلمائه حتى ذلك الوقت–أو السلطات الأبوية المحلية– على جميع القضايا المتعلقة بالمجال الخاص (المتعلق بالأسرة والتربية ...إلخ). وهذه الجهات تحسست من منح المرأة حق التصويت أسوة بالرجل.

حق
التصويت

فى هذا السياق كانت المرأة تدفع ثمن التحديث. فبعد أن نجح حزب الوفد فى انتزاع مطلبه الخاصة بالدستور وحق الاقتراع العام سرعان ما تخلى عن مطالب النساء، وعلى رأسها الحق فى التصويت ولم يتم إدراجها فى برامجه فيما بعد؛ الأمر الذى دفع النخب التى كانت تقود التجمعات المطالبة بحقوق النساء، وفى القلب منها الاتحاد النسائى المصرى، إلى الانفصال عن حزب الوفد الذى مثل الليبرالية المصرية وقيمها لعقود، والنضال المستقل من أجل انتزاع الحق فى التصويت والترشيح للانتخابات.

هذا من حيث مدى اتساع الهيئة الناخبة. أما من حيث تركيبها الداخلى فكانت الغلبة الساحقة لصغار الفلاحين والفلاحين الأجراء. الأمر الذى سيشكل دافعاً دائماً لتبنى قيادات الأحزاب السياسية فى ذاك الوقت لغة تحاول أن تضمّن مصالح هذه الشريحة الاجتماعية فى أجندتها حتى ولو بشكل خطابى أجوف. شكلت هذه الشرائح خزاناً لا ينقطع لتعبئة الأصوات لكبار ملاك الأراضى، والمرتبطين معهم بعلاقات أبوية تقليدية. ومن جهة أخرى كانت العلاقات المميزة بين وجوه تلك الأرستقراطيات الريفية وأجهزة الدولة المختلفة خلال تلك الفترة معبراً دائماً لتقديم الخدمات للأتباع المقيمين فى عمق الريف.

وهنا يكمن الجذر التاريخى لهيمنة الطابع الزبونى والمحلى على الانتخابات المصرية فيما بعد. إلا أن هذه الزبونية كان

يوازنها توسع مطرد فى حجم الطبقة الوسطى الجديدة من متعلمى الريف والحضر: "الأفندية". شكل هؤلاء الأفندية (محامون ومدرسون وبعضٌ من علماء الدين الذين تلقوا تعليماً حديثاً) وسيطاً تاريخياً بين زعامات الوفد التاريخية- بوصفه حزب الأغلبية وجلها من كبار ملاك الأراضى وكبار التجار- وبين الهيئة الناخبة. أضفت تلك الفئات المتعلمة عبر دعايتها أو مشاركتها هى نفسها بالترشيح فيما بعد طابعاً سياسياً على التصويت لحزب الوفد باعتباره تصويتاً ضد القصر والاحتلال.

ولكن على الجانب الآخر، لم تكن الطبقات الحضرية بخلاف هؤلاء الأفندية، والتى تعمل بالإنتاج الحديث المرتكز على الصناعة والسوق الرأسمالى بالضخامة والاتساع التى تسمح لها بفرض طابع مختلف من السياسات الانتخابية غير قائم على المساومات المحلية، ولكنه قائم على التعاطى مع هيئة ناخبة، تتشكل من جماع قوى اجتماعية مشتتة جغرافياً، ولكن تجمعها مواقع إنتاجية واحدة، كما حدث فى التجارب الأولى لإقرار الانتخابات فى أوروبا الغربية. ومن جهة أخرى لم تكن هذه الطبقات على درجة من التنظيم الذاتى المستقل بما يسمح لها بفرض قواعدها وشروطها. على سبيل المثال، كان نصيب محاولات تشكيل اتحادات عمالية مستقلة هو القمع المنظم من قبل السلطة التنفيذية. الخوف من أن تصبح هذه الكيانات حاضناً للنشاط الشيوعى، أو غيره من التوجهات الراديكالية

(إسلامية أو قومية متطرفة) التى كانت تكتسب شعبية هائلة فى صفوف المتعلمين فى ذاك الوقت- كان دافعاً وراء هذا القمع المتواصل.

هذا التضييق على الحريات كان بمثابة ردة عن التوجهات الليبرالية للنظام القائم منذ ١٩٢٤، ودافعاً بدوره لتذمر قطاعات واسعة من المواطنين لم تكن ممثلة فى الأحزاب الموروثة منذ ثورة ١٩١٩– مثل غالبية الأفندية المتعلمين الجدد الذين لم يتأثروا بوهج قيادة الوفد للثورة أو الطبقة العاملة الحضرية الجديدة. ومن ثم انحازت هذه الشرائح إلى خيار الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الذى أطاح برموز المرحلة الليبرالية وتعدديتها الحزبية.

ثورة يوليو ونقل الزبونية إلى مواقع الحداثة

ولكن هل غيرت السلطة الجديدة من الطابع الزبونى/ المحلى للانتخابات؟ الإجابة هى بالعكس. فى الواقع دعمت هذه السلطة من الطابع الزبونى للانتخابات، وأخرجته من سياقه الريفى التقليدى القائم على علاقات أبوية وولاءات تقليدية، ليصبح ملمحاً عاماً للانتخابات فى مختلف الطبقات الاجتماعية. لفهم كيف حدث ذلك ينبغى الرجوع إلى الديناميات التى نشرها النظام الجديد فى قلب الجسد الاجتماعى، وكيف تعاملت معها الهيئة الناخبة.

كما سبق الذكر، تأسس النظام الجديد على أكتاف مجموعة من الضباط كانت قد فقدت الإيمان بالنظام القائم خلال الحقبة الليبرالية، ولم تستطع هياكله التقليدية استيعابهم. حدث ذلك فى سياق مفعم بالأفكار الراديكالية على اختلافها، والتى حبذت فعل الانقلاب الثورى الذى يطيح بالنظام مرة واحدة

وللأبد. ومن جهة أخرى لم تكنّ جميع هذه الأفكار أى مودة تذكر لقيم الديمقراطية الليبرالية التعددية التى تؤسس للنظم على حقيقة أسبقية الصراعات والتنافسات الاجتماعية والإقرار بوجودها. أما الأفكار التى شاعت خلال تلك الحقبة فكانت على العكس تماماً لا تنظر للمجتمع بوصفه كلاً متداخلاً من قوى اجتماعية متصارعة لكل منها مصالحها واستراتيجياتها، ولكن تنظر للمجتمع بوصفه مجموعة من الطوائف التى تتوهم خطأ أنها فى صراع قائم. ولكنها فى الحقيقة طاقات معطلة قابلة للتعاون والإدماج فى مشروع وطنى واحد يطيح بالنخبة الفاسدة –التى تؤجج مثل هذه الصراعات "التافهة"– وينجز أهداف التنمية التى تخرج بمجموع المواطنين من حالة الفقر المدقع والتخلف الاجتماعى والثقافى التى كانت تئن تحت وطأته الغالبية الساحقة من السكان.

بعد أن أطاح الضباط بكل من ما تبقى من سلطة الاحتلال البريطانى بتوقيع معاهدة الجلاء وسلطة القصر بعد إعلان الجمهورية، تركزت السلطة فى أجهزة الدولة البيروقراطية على العكس من الحقبة الليبرالية التى قامت على تعدد أقطاب، لا يستطيع أى منهم احتكار السلطة بشكل كامل. وهكذا تشكل ظرف تاريخى يسمح للنخبة الجديدة بإعادة هندسة المجال السياسى وفقاً لهذا الفهم الإدماجى. وهو ما انعكس فى تأسيس هياكل تتولى تنظيم الناس على الوجه الطوائفى ذاك فى اتحادات ونقابات مركزية واحدة تتولى تنظيم أعضائها "للتفاوض" مع مؤسسات الدولة حول الموارد والسياسات المطلوبة لتحسين

أحوالهم المعيشية، ولكنها كانت تتولى مراقبتهم فى الوقت ذاته وضمان التزامهم بالولاء لنظام الحكم القائم وشخوصه بما يمنع أى تجذير يعوق عملية النهضة الوطنية تلك. فكان إنشاء اتحاد عمال مصر المركزى فى العام ١٩٥٧ بقانون حظر فى الوقت نفسه التعددية النقابية، وصادر عملياً حق الإضراب والاعتصام.

انصهرت جميع هذه الهياكل التعبوية فى تنظيم واحد هرمى الطابع هو الاتحاد الاشتراكى العربى الذى تأسس عام ١٩٦٢ كمعبر عن هذه الوحدة المفترضة للشعب. ومن جهة أخرى توسعت الدولة بشكل استثنائى فى وظائفها الإنتاجية والتوزيعية. فرعت الدولة عملية تصنيع ثقيل ضخمة شملت جميع منتجات التصنيع الاستهلاكى تقريباً وغالبية مجالات التصنيع الاستثمارى، كما أنها تدخلت لتوزيع الدخل عن طريق قوانين الضرائب أو رفع الرواتب وخلق فيض هائل من البدلات والحوافز والعلاوات التى تقدمها الدولة لجهازها الإدارى، كما أنها قبل ذلك أقرت قوانين للملكية الزراعية من شأنها إعادة رسم حدود الحيازت الزراعية التقليدية.

كان لهذه السياسة الإدماجية بشقيها السياسى والاقتصادى الاجتماعى أثر هائل فى توسع الهيئة الناخبة، وتغيير تركيبها، وتحويل علاقات السلطة بداخلها، وكذلك استراتيجيات قواها الاجتماعية. فمن جهة حدود الهيئة الناخبة، اتسعت الهيئة الناخبة لتشمل المرأة للمرة الأولى عام ١٩٥٦. تعاملت السلطة الجديدة مع المرأة على الأساس الإدماجى ذاته، أى بوصفها

طائفة تحتاج إلى تعبئة وتنظيم وضبط ومن ثم كان من المنطقى أن يتم منحها حق التصويت والترشيح بل والسعى لتشجيعها على لعب هذا الدور غير السياسى تحت سيطرة الأجهزة المعنية بدءاً من الوزارات المختصة أو التنظيم النسائى بالاتحاد الاشتراكى العربى.

أما من حيث تركيب الهيئة الناخبة، فمع اتساع التصنيع وتدخل الدولة المكثف فى الأنشطة الإنتاجية مع نهاية الخمسينيات ازداد الوزن النسبى للطبقة العاملة الصناعية الحضرية فى المدن الكبرى، وكذلك لموظفى الدولة، وغيرها من شرائح الطبقة الوسطى الجديدة؛ مثل متعلمى الريف ومراكزه الحضرية التى تدين بصعودها الاجتماعى إلى السياسات ذاتها. كذلك كان تقليص النفوذ السياسى للأرستقراطية الزراعية التقليدية مؤشراً بدوره على تحول فى سوق الطلب على الترشيح للانتخابات ليتشكل بالدرجة الأولى من مهنيين أعضاء فى التنظيمات الجديدة، أو قيادات عمالية اكتسبت مكانتها الاجتماعية بحكم وجودها داخل الأنشطة النقابية أو تجار صغار يكتسبون نفوذهم نتيجة لعلاقاتهم بالهياكل التعبوية للدولة، وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكى بالطبع. ومن جهة أخرى ستحتفظ العصبيات الريفية بوزنها التاريخى الذى سيتعزز نتيجة سعى سلطة يوليو للتقرب من وجهاء الريف– فى حدود الحد الأقصى للملكية الزراعية بالطبع– بهدف إدماجهم هم أيضاً فى مشروعها التنموى العملاق.

شجعت الدولة هذه الفئات على المشاركة فى الانتخابات،

وإن من منطلق لا سياسي يتماشى مع النزوع الإدماجى المتعالي على الصراعات الاجتماعية للدولة. بل إن النشاط السياسي سيتم دمغه بصفة غامضة هى صفة "العمل العام". ومن جهة أخرى ستسعى أجهزة الدولة الأمنية والبيروقراطية إلى استغلال تركز العمالة الصناعية، وموظفى الدولة فى تشكيل كتلة تصويتية ضخمة تعتمد عليها فى تجديد الولاء للقيادات السياسية على مختلف مستوياتها. ومن ثم سيتحول موقع العمل نفسه لساحة تعاد فيها إنتاج الولاءات الأبوية الطابع، وتشكيل الشلل والأتباع من القادرين على جلب تلك الأصوات. ومن ثم انتقلت العلاقة الزبونية من الريف ومراكزه الحضرية المبعثرة لتشتغل داخل أجهزة الدولة نفسها على نطاق موسع، وفى المراكز الحضارية الكبرى الحداثية.

وكذلك عكست استراتيجيات الفاعلين الانتخابيين، ميلاً إلى التكيف مع الواقع الجديد، وإدراكاً عميقاً بأن الدولة أصبحت مركز عملية توزيع الموارد. ومن ثم ستنزع النخب المحلية إلى إعادة ترشيح مرشحين على صلة مباشرة بأحد هذه الهياكل باستمرار؛ لضمان تدفق الخدمات للدائرة. باختصار أعادت ديناميات الحكم والتنمية التى أطلقها نظام يوليو، واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين المختلفة فى التعامل معها، وتحويلها إنتاج الطابع الزبونى والمحلى للانتخابات فى مصر، وإن كانت فى قالب حداثى ساحاته هى المصنع والمبنى الإدارى والحى المدينى، وجوهره ليس التبعية الأبوية؛ ولكن العلاقة المصلحية المباشرة المقترنة بالتدخل الواسع للدولة فى عمليتى الإنتاج والتوزيع.

وعد
صون

التحول إلى التعددية..
زبونية تتجدد على الرغم من تراجع دور الدولة

مع بداية السبعينيات كانت تناقضات هذا النموذج الإدماجى الذى أسسه نظام يوليو تتضح بصورة جليةً. بدأت خدمات الدولة فى التدهور السريع وظهر جلياً أن بيروقراطيتها الديناصورية غير قادرة على إدارة مرافقها. ومن جهة أخرى أدى التصنيع السريع إلى هجرة واسعة من الريف إلى المدينة أملاً فى فرص حراك اجتماعى عالية كان لها ما يعززها. ولكن مع نهاية الستينيات بدأت تتراجع تلك الفرص نتيجة عدم قدرة الاقتصاد المنكفئ على ذاته فى التوسع أو التمدد. فكان أن بدأت تتدهور منشآت القطاع العام التى اعتمدت على دعم الدولة طويلاً.

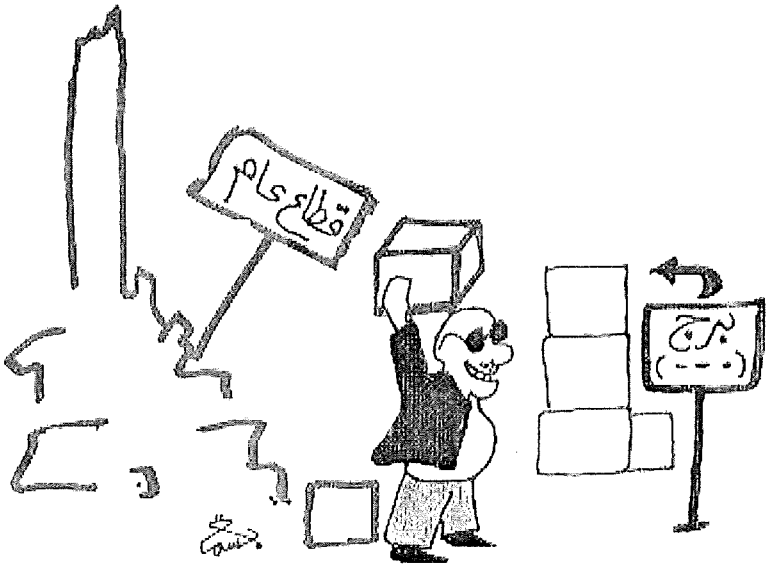

بل إن شرائح البيروقراطية العليا التى أنشأت وتولت إدارة هذه المنشآت ستبدأ هى نفسها فى التحول السريع باتجاه تشكيل بورجوازية محلية جديدة ستكون أشد اعتمادا على قطاع الدولة من سابقتها، إذ أن هذا القطاع سيشكل مساحة التراكم الرأسمالى الذى تحتاجه (عبر التسهيلات فى الحصول على المقاولات من الباطن أو فرض قوانين تخلق أوضاعا احتكارية فى السوق المحلى للمنتجات المصرية). ومن ثم فلم تسع هذه البورجوازية الجديدة إلى إصلاح القطاع العام، أو إقالة خدمات الدولة من عثرتها بقدر ماستسعى إلى إقرار إجراءات تحريرية للاقتصاد تمكنها من السيطرة على الاقتصاد المحلى والالتحاق بالاقتصاد العالمى- عبر التصدير والاستيراد، أو الحصول على توكيلات عالمية- مثل تحرير أسعار السلع الأساسية وتسهيل إجراءات الاستثمار وتأسيس الشركات، وهو ما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى.

اقترنت هذه التحولات بفورة نفطية كبرى -أى ارتفاع أسعار البترول بمعدلات قياسية- ضربت الشرق الأوسط مرتين متتاليتين فى منتصف السبعينيات ومع بداية الثمانينيات. أدى هذا لهجرة واسعة للعمالة المصرية فى مختلف المجالات "لبلاد النفط"، وهو الأمر الذى أدى لقفز تحويلات العاملين من الخارج لتحتل مكانة محورية داخل الاقتصاد الوطنى، وخلق حالة استثنائية من الرواج المالى فى الأسواق المصرية. إلا أن حالة الرواج تلك عززت من القدرات الريعية للدولة المصرية (من رسوم جمركية أو رسوم مفروضة على عبور قناة السويس أو استغلال المرافق العامة) ومن ثم ارتكنت بيروقراطيتها

على هذه الفوائض لتحقيق تراكم سريع فى أنشطة اقتصادية هامشية تتسم دورة رأس المال فيها بالمحدودية والقصر، مثل التمدد غير المسبوق الذى شهده قطاع المقاولات. هذا بخلاف ما شهدته مصر من توسع ملفت فى استيراد السلع الاستهلاكية، والتى كان يجرى تسويقها عبر شبكة هائلة من الوسطاء شكلت قطاعاً غير رسمى داخل الاقتصاد أخذ فى النمو والتوسع حتى دمغ مجمل الاقتصاد الوطنى بطابعه.

كان لهذه التحولات العاصفة نتيجتان رئيسيتان فى المجال السياسى.

النتيجة الأولى، هى سعى الكتلة الحاكمة إلى التخلى عن هياكلها التعبوية الثقيلة، والتى تكبل حركتها المتجهة إلى اللحاق بالسوق العالمى بشبكة هائلة من المفاوضات الجماعية هى فى غنى عنها، كما أنها لا تستطيع من الأصل الوفاء بمتطلباتها. وهو ما يفسر صدام السادات السريع مع قيادات الاتحاد الاشتراكى العربى، ومنظمة الشباب، وسعيه إلى إضعاف مكانة الاتحادات العمالية والطلابية فى صنع السياسة العامة لصالح النخبة الأمنية المقربة منه شخصياً. أدى ذلك بالضرورة إلى البحث عن سبيل آخر للشرعية يتجاوز الشرعية التعبوية تلك فكان أن عادت مرة أخرى للمشهد المؤسسات البرلمانية المنتخبة بوصفها مجالاً مفتوحا للتنافس، وتأسيس شرعية القيادات السياسية على مبدأ الأغلبية النيابية. اقترن ذلك بنشر خطاب حول سيادة القانون، وتعيين القضاء بوصفه السلطة الأعلى المنوط بها الفصل فى المنازعات السياسية. عبر هذا التوجه عن نفسه فى إقرار دستور ١٩٧١ الدائم، ثم فى

مرحلة لاحقة بإقرار التعددية الحزبية فى ١٩٧٦. ولكن كانت الكلمة النهائية متروكة للأجهزة الأمنية لتضمن هيمنة الكتلة الحاكمة بشكل عام؛ وبالتالى جاءت القوانين المنظمة للحياة الحزبية مقيدة أكثر منها منظمة.

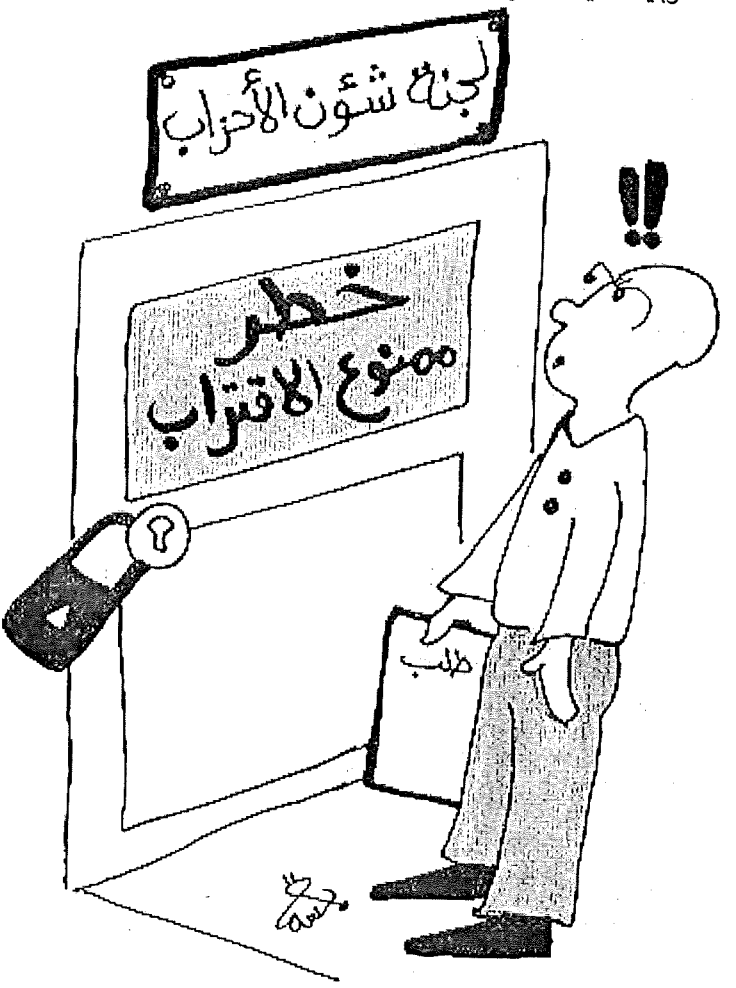

المثال النموذجي على هذا الحصار القانوني المفروض على الأحزاب القائمة تمثل فى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧. اشترط هذا القانون موافقة لجنة حكومية تابعة لمجلس الشورى قبل إقرار أى حزب جديد. وهذه اللجنة لا تزال قائمة حتى الآن برئاسة رئيس مجلس الشورى، وهو الأمين العام للحزب الحاكم فى الوقت ذاته. بالإضافة إلى ذلك، حظر القانون ذاته قيام الأحزاب على أساس دينى أو قومى أو طبقى، وهو ما كان يعنى عملياً حظر الأحزاب الإسلامية والشيوعية. ثم حوصرت هذه الأحزاب بغابة من القوانين المقيدة للحريات، والتى تحظر عمليا حق التظاهر والإضراب وجمع التبرعات. فكان أن انكفأت الأحزاب داخل مقراتها، واكتفت بإصدار صحفها الأسبوعية– إن وجدت.

النتيجة الثانية التى لا تقل أهمية لتحولات الكتلة الحاكمة فى مصر مع بداية السبعينيات، هى الاتساع الهائل فى نفوذ الحركات الإسلامية على اختلاف تلاوينها لتصبح تيار المعارضة الرئيسى. تدفق الرساميل السعودية، وتحويلات العاملين بها إلى الاقتصاد المصرى ساعد على خلق بؤر كاملة من النفوذ التى تدين بالولاء الكامل لرأس المال الخليجى ذاك. تشكلت حول هذه البؤر شبكات واسعة من المؤسسات الخيرية – والتى جاءت لتسد الفراغ الذى خلفه انهيار مؤسسات الدولة– استوعبت قطاعات واسعة من المهنيين المصريين الريفيين من أطباء ومحامين ومدرسين. تكيفت الكتلة الحاكمة مع هذه الحقيقة، بل سعت هى نفسها إلى الاستفادة من حضور الإسلاميين الملفت فى المجال العام، سواء لمواجهة المعارضة

ذات الأصول اليسارية فى الجامعات أو النقابات المهنية والعمالية، أو لامتصاص سخط الناس وتحويله فى اتجاهات بعيدة عن مواقع هذه الكتلة الحاكمة، ضد الغرب و"حلفائه" من العلمانيين على سبيل المثال.

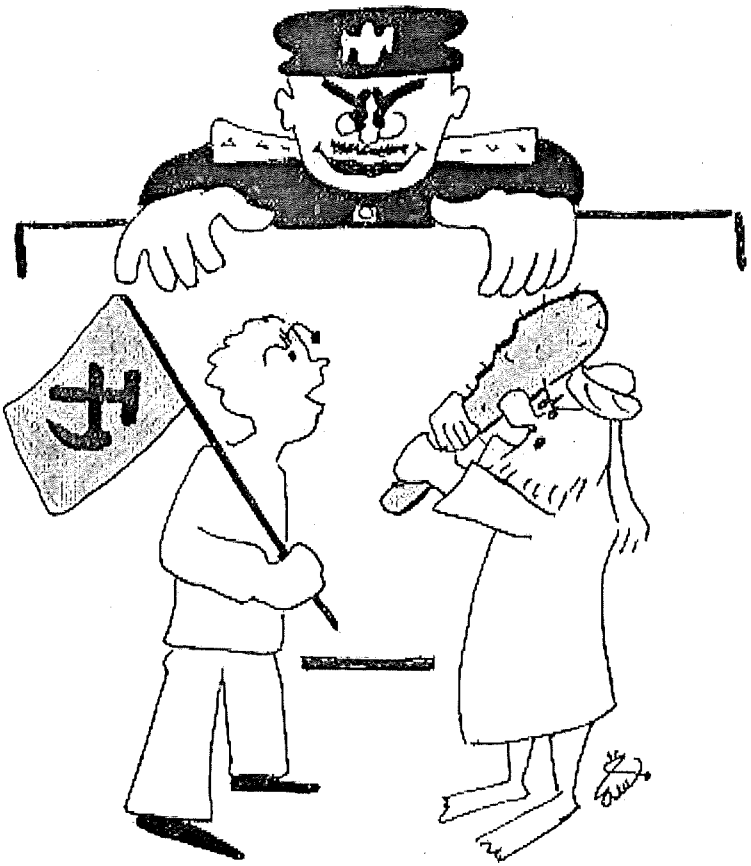

فكان أن تحالفت القيادات الأمنية بوضوح مع الحركة الإسلامية لإنجاز الهدف الأول، بينما سمحت للقوى الإسلامية بهامش واسع من الحركة والتعبئة دونما أى تحالفات لإنجاز الهدف الثانى، وهو ما تمثل فى التعايش مع خوض جماعة الإخوان المسلمين للانتخابات البرلمانية، وحصدها لعدد يعتد به من المقاعد فى مجلس الشعب عن طريق عقد تحالفات انتخابية مع حزب الوفد، ثم مع حزبى العمل والأحرار خلال اقتراعى ١٩٨٤ و١٩٨٧ على التوالى.

نعود إلى سؤالنا المركزى وهو: هل أثر كلا التطورين على تركيب الهيئة الناخبة، وتوزيع السلطة بداخلها واستراتيجيات فاعليها؟ وهل صب هذا التأثير فى مصلحة تقليص الطابع الزبونى والمحلى للانتخابات المصرية؟ الحقيقة أن هذه التحولات جميعها قد أدت إلى تحويلات جذرية فى تركيب الهيئة الناخبة، واستراتيجيات فاعليها؛ ولكن هذه التحولات نفسها أعادت إنتاج طبعة جديدة ومختلفة من الزبونية.

فمن حيث تركيب الهيئة الناخبة ارتفع الوزن النسبى بالطبع لفقراء المدن، والعاملين بالقطاع غير الرسمى وملاك المشاريع الصغيرة والقزمية والذين يرتبط نشاطهم بالمجمل بالاقتصاد غير الرسمى. وترتبط هذه الفئات والشرائح بالاقتصاد الرسمى عبر شبكة معقدة من الوسطاء تشكل بنفسها مراكز وبؤر قوى خارج جهاز الدولة الذى لم يعد مهيمناً على النشاط الإنتاجى والتوزيعى كما هو الحال فى السابق. قطاع كبير من هؤلاء الوسطاء سيتحول إلى سوق الطلب على الترشيح فى الانتخابات؛ ممثلاً مصالح تلك الفئات والشرائح السابق ذكرها، وساعياً إلى

تدعيم موقعه الاجتماعى الجديد. على أن تلك البورجوازيات الصغيرة سواء فى الريف أو الحضر وإن كانت لا تدين بالولاء و"النعمة" لجهاز الدولة، كسابقتها فى الستينيات، إلا أنها كانت على دراية تامة بأن شروط إعادة إنتاج تراكمها تعتمد بالمجمل على سياسات الدولة، التى مازالت تصوغها القيادات العليا من البيروقراطية الأمنية والعسكرية. ومن ثم لم تنزع هذه النخب الجديدة إلى تحدى النظام القائم بقدر ما سعت إلى الإفادة مما تتيحه علاقاتها من مميزات دون تحميل نفسها بأى التزامات سياسية كبرى. وهو ما تلاقى مع سعى الكتلة الحاكمة السابق توضيحه إلى التحلل من مهمات تعبوية تذكر عن طريق تهميش جميع الأحزاب السياسية بما فيها حزبها ذاته. بعبارة أخرى توارت أهمية الانتماء إلى حزب الدولة كشرط للتمتع بخدماتها. ومن هنا نفذت ظاهرة المرشحين المستقلين لتعيد رسم وجه الممارسات الانتخابية لعقدين تاليين.

مع نهاية السبعينيات كانت إرهاصات هذه الظاهرة بالغة القوة إلا أنها أصبحت الملمح الأهم فى الانتخابات مع بداية التسعينيات. النائب المستقل هنا يتشابه مع سابقيه من النواب المرتبطين بعلاقة زبائنية مع دوائرهم فى قدرته على توفير الخدمات، وإن كان عبر سبل مختلفة، فى القلب منها بالطبع علاقاته الودية مع أجهزة الدولة، وقدرته على النفاذ إليها بحكم قوته الاقتصادية ولكن يندرج فيها أيضاً قدرته على تعبئة موارد محلية عبر شبكات خيرية أو ما شابه.

من ناحية أخرى مع تأسيس الحزب الوطنى فى عام ١٩٧٨، والذى ترأسه السادات، كان من الطبيعى أن يرث الحزب القاعدة

الانتخابية للنظام الناصرى ويتحمل مساوماتها. قاعدة الحزب الانتخابية تلك ستتشكل مما تبقى من عمال منشآت القطاع العام، وموظفى الدولة الصغار والمتوسطين. إلا أنها تضم قوة ضاربة وهى كبار ومتوسطو ملاك الأراضى فى الريف المصرى. ستعكس هذه التركيبة مصالحها فى خطاب الحزب واستراتيجياته، بل طبيعة تنظيمه الداخلى ذاتها. أدى هذا التركيز إلى مجموعة من التنازلات الدورية على نمط الرشاوى الانتخابية المختلفة قبل موعد أى اقتراع، مثل العلاوات المفاجئة والمنح للموظفين، أو إسقاط المخالفات الزراعية، مثل غالبية المخالفات المتعلقة بحرق قش الأرز على سبيل المثال. أما على مستوى أكثر عمقاً، فإن هذه التحالفات ستلعب دوراً محورياً فى تشكيل السياسات العامة؛ حيث ستعوق قرارات أو ستنجح فى تأجيل تنفيذ قرارات أخرى. على سبيل المثال، التأجيل والبطء فى تنفيذ إجراءات التحرير فى قطاعات الدولة، مثل إعادة هيكلة العمالة، لا يمكن بأى حال من الأحوال فصله عن تخوف النخبة الحاكمة من فقدان قاعدتها الانتخابية على المدى البعيد. بل إن إقرار سياسات جديدة يترتب عليها تحرير الدعم فى مجال مدخلات الإنتاج الزراعى مثلاً لم يتم إلا عبر مساومات طويلة مع صغار المزارعين وكبار الملاك على حد سواء. وموقف قيادة الحزب القادمة رأساً من شرائح عليا متميزة من البيروقراطية المصرية سيصبح أضعف مع الوقت نتيجة اتساع ظاهرة المستقلين وقدرتهم البالغة على إحراج الحزب فى أى معركة انتخابية. وبالتالى سيحاول الحزب التعايش مع هذه الظاهرة فى مقابل انضمام الناجحين من

المستقلين إلى عضوية الحزب فيما بعد فى إجراء رمزى يحفظ للحزب الأغلبية البرلمانية.

أى أن هذه الآلية نفسها ستسهم فى تحويل الحزب إلى تجمع ضخم من المصالح لا يمتلك رؤية سياسية واضحة أو جهازا إداريا بينما يحتفظ بقدرته على حصد الأغلبية البرلمانية بشكل دائم عبر إبقائه على، وانخراطه فى، عملية إعادة إنتاج الزبونية خارج جهاز الدولة ومواقعها التعبوية.

الانتخابات خلال العقدين الأخيرين.. زبونية يعاد إنتاجها على أسس أكثر هشاشة

لا يعادل التغييرات الجذرية التى حدثت فى عمق البنى الاجتماعية المصرية خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات إلا تلك الموجة من التحولات التى شهدتها، وما زالت تشهدها مصر، منذ أواسط التسعينيات من القرن المنصرم. مع بداية عقد التسعينيات كانت الفورة النفطية فى حكم الماضى، والاقتصاد المصرى على حافة الانهيار الكامل.

أما التراكمات التى تحققت خلال الهزتين البتروليتين فلم تنجح فى تكوين بورجوازية قوية مستقلة عن جهاز الدولة، قادرة على دفع عملية تنمية شاملة. وهو الأمر الذى أدى لاستمرار الترتيبات المؤسسية والتشريعية القائمة ذاتها، منذ عهد السادات دونما أى تغييرات تذكر على وجه التقريب؛ إذ لم تواجه بأى تحد حقيقى من داخل المجال السياسى يسعى لاقتسام السلطة مع البيروقراطية الأمنية. التحدى الأهم للنظام القائم وقتها تمثل فى المواجهة الطويلة مع الجماعات الجهادية العنيفة، والتى أفضت ضمن ما أفضت إلى زيادة وزن البيروقراطية الأمنية فى عملية صناعة القرار –وهو الوزن

الثقيل من الأصل– و"فلتان" ضباط الشرطة، وهيمنتهم على كل كبيرة وصغيرة فى حيز عملهم المحلى. على مستوى القوى السياسية استمر تدهور أحوال الحزب الوطنى، وتفاقم طابعه الزبونى بحيث أصبح غير قادر تقريباً على تحريك أنصاره الذين أصبحوا يبتزون الحزب فى حقيقة الأمر.

للخروج من هذا المأزق بدأت النخبة الحاكمة فى اتخاذ قرارات صعبة كانت تأجلت لسنين طويلة بحكم القلق من تآكل شرعية النظام القائم، وعلى رأسها بالطبع توقيع اتفاقيات التثبيت والتكيف الهيكلى مع صندوق النقد الدولى. منطق هذه السياسات –التى أتت متأخرة عن ميعادها وفقاً لتقديرات مؤسسات التمويل الدولية حوالى ٢٠ سنة– هو تحرير سعر صرف العملة المصرية، والسيطرة على اقتراض مؤسسات القطاع العام وخدمات الدولة، وأخيراً البدء فى برنامج لخصخصة غالبية الأنشطة الإنتاجية للدولة وبعض من منشآتها الخدمية.

وهذه البرامج اقترنت بإعادة هيكلة العديد من مؤسسات الدولة بمعنى تغيير العلاقات الوظيفية الدائمة بداخلها، واعتماد سياسات جديدة للأجور، والتعيينات وقواعد العمل والإدارة، تتسم بطابعها المؤقت المرهون بوجود حاجة للتوظيف. تم تنفيذ ذلك التحول بزيادة الدعم الفنى والمادى للجهات المانحة الدولية مثل هيئة المعونة الأمريكية والاتحاد الأوروبى وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية، الأمر الذى أدى –من ضمن عوامل أخرى– إلى انقسامات حادة فى صفوف البيروقراطية المصرية تمثلت فى ظهور بؤر جديدة من التكنوقراط العاملين

فى مجالات تخترق قطاعات الدولة والسوق والهيئات المانحة معاً، وترتبط بشبكة من العلاقات الوثيقة برأس المال العالمى وممثليه المحليين.

كان من المنطقى والحال كذلك أن تتبلور قوة متميزة لهذه الشرائح داخل أجهزة الدولة، وأن يتم جلبها من قبل القيادات الأمنية والعسكرية المهيمنة على النظام لتلعب دوراً سياسياً بالغ الأهمية. أى نظرة على تركيبة الوزارات المصرية المتعاقبة سندرك مدى النفوذ التى حازه التكنوقراط الجدد المعولمون داخل أجهزة الدولة. بالتوازى مع ذلك أيضاً كان من الطبيعى أن يتزايد نفوذ البورجوازية الصناعية الجديدة، التى تشكلت من ممثلين لشركات متعددة الجنسية فى الأغلب، فى عملية صنع السياسة العامة ككل، وأن تتحول قطاعات من البورجوازية المشتغلة بالصناعة إلى تشكيل جماعات ضغط تعتمد على الصلات الشخصية المباشرة مع وجوه النظام الحاكم، التى رعت هذه البورجوازيات بدورها فى إطار سياستها الساعية لدعم الاستثمار الصناعى.

انعكاسات هذه التغيرات البنيوية العميقة داخل المجال السياسى لم تكن لتقل وضوحاً. فى هذا السياق يمكن الحديث عن ملمحين محددين بشكل عام.

أولاً، عملية إعادة هيكلة الدولة والسوق تلك أدت إلى إعادة النظر فى نمط الشرعية المرتكز عليه النظام الحاكم. فبالتمفصل مع مواقع حضور السوق العالمى داخل الحياة الاقتصادية تشكل طيف واسع من المفاهيم والمعارف والرؤى السياسية التى تهدف إلى هندسة شرعية جديدة، عبرت عن نفسها داخل

أجهزة الدولة. ملامح هذه الشرعية تتمحور حول فكرة الإنجاز والتنمية، والانفتاح على العالم بالمعنى الواسع للكلمة. وهو ما عبر عن نفسه بتبني النخبة الحاكمة لمفاهيم مستعارة من الخطابات العالمية بشأن الديمقراطية، مثل الحكم الجيد وحكم القانون، اللذين يشكلان روافع للتنمية الرأسمالية المرغوبة.

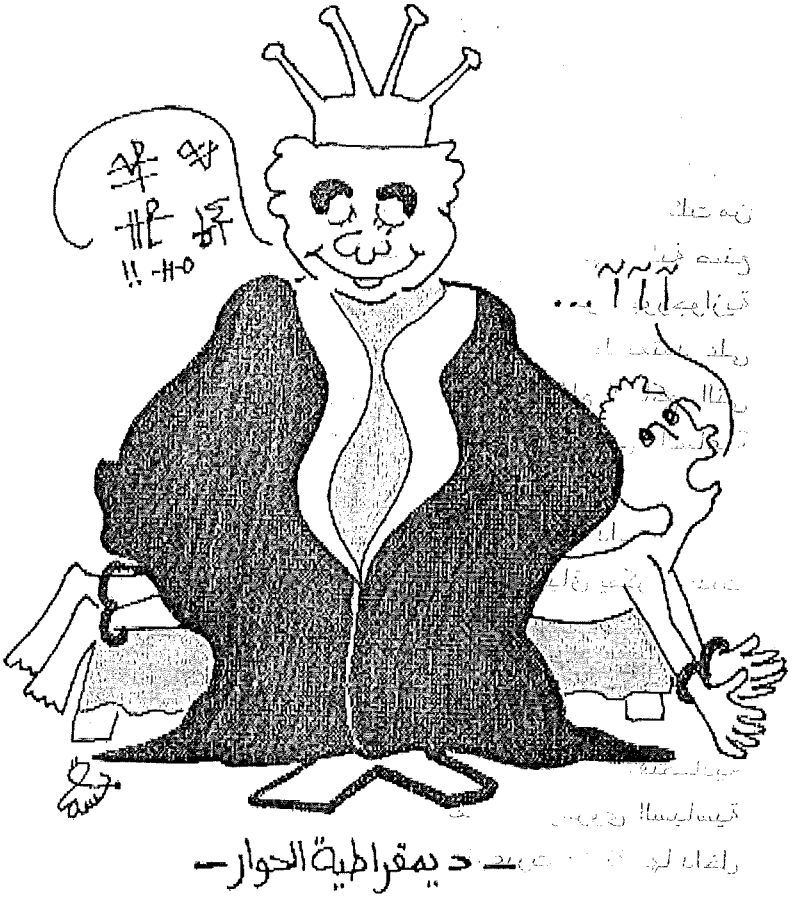

أى أن الوعد لم يعد بالرفاه المعمم عبر توزيع الدخل من خلال هياكل إدماجية، أو من خلال إطلاق حرية التعامل فى السوق للجميع، لم يعد فى قلب الخطاب السياسى للكتلة الحاكمة المهجنة. فى سياق مواز بدأت الكتلة الحاكمة محاولات دءوبة لإصلاح الحزب الوطنى الحاكم كانت هى الأولى من نوعها منذ إنشائه. تم استجلاب قطاع كبير من النخب الجديدة لعضوية هياكل الحزب، وفى تطور موازٍ تم تشكيل هياكل موازية كبؤر نفوذ جديدة داخل الحزب نفسه. على رأس هذه البؤر بالطبع كانت لجنة السياسات التى يمكن اعتبارها أهم مستودع للخبرة الجديدة، ومساحة لدمج هذه النخب داخل النظام السياسى القائم واستيعاب طموحهم للعب دور سياسى نشط. بدءاً من العام ١٩٩٨ تلعب لجنة السياسات دوراً حاسماً فى صياغة السياسة العامة للدولة، وتحديد توجهاتها الكبرى بل وتجنيد كوادرها الوسيطة.

ثانياً، سعى الكتلة الحاكمة لحسم خياراتها الاقتصادية والاجتماعية أدى لتبلور الحدود الفاصلة بينها وبين باقى القوى الاجتماعية والسياسة الخاسرة من هذا الحسم. فانفضت التفاهمات الضمنية بين الإخوان المسلمين، على سبيل المثال، والحركة الإسلامية المعتدلة بالمجمل وبين النظام الحاكم. بل تحول الإخوان عملياً إلى بديل للنظام يتنافس مع رموزه فى جميع المواقع، مثل النقابات المهنية أو الجامعات. استطاعت الجماعة أن تعبئ قدراً معتبراً من التأييد داخل جميع الشرائح التى تم استبعادها واقعياً من عملية الإصلاح تلك (لنذكر على سبيل المثال قطاعات واسعة من متعلمى الريف ومراكزه الحضرية، قطاعات من البيروقراطية التقليدية التى لم تستطع

أن تتجاوب مع التغييرات المتسارعة، فتم تهميشها واقعياً و قطاعات واسعة من الطلاب فى المراكز الريفية الذين شعروا بالاغتراب أكثر فأكثر مع الوقت والبعد عن إمكانيات وعود الرفاه التى يقودها التكنوقراط ورجال الأعمال).

نعود إلى سؤالنا المركزى الناظم لهذا الجزء من البداية وهو: هل أدت هذه التحولات إلى تغيير فى طبيعة الانتخابات المصرية الزبونية والمحلية أم لا؟ إجابتنا أن هذه التحولات لم تؤد إلى تغيير فى طبيعة الانتخابات؛ ولكنها أعادت إنتاج ملامحها، وإن كان بشكل أكثر هشاشة وأقل تماسكاً قد يفتح الطريق أمام تجاوز هذا الطابع ذاته فى المستقبل لصالح انتخابات سياسية/ تنافسية الطابع تمارس على المستوى الوطنى ككل.

نعود إلى الوقائع. أولاً، اتساع نفوذ البورجوازية الصناعية فى المجال السياسى عبر تلك الشبكة من العلاقات غير الرسمية دفع بالعديد من وجوهها- بتشجيع من الحزب الوطنى بالطبع- إلى محاولة البحث عن موطئ قدم داخل المؤسسات التمثيلية. شهدت انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ تزايدا ملحوظا فى إقبال رجال الأعمال على الترشيح. عاد عدد كبير من رجال الأعمال إلى دوائرهم الانتخابية التى لم يمارسوا بها أى "عمل عام" من قبل؛ معتمدين على قوة المال وحده والوعود الانتخابية؛ ومستغلين صلاتهم بكل من الدولة والقطاع الخاص أو مرتكزين ببساطة على نفوذهم الاقتصادى نفسه المعلوم للجميع. أى أن المرشح هنا لم يعد مجرد وسيط بين الناخبين وأجهزة الدولة الإدارية كما أنه لا يرتبط بناخبيه بعلاقة أبوية مثل علاقة كبار ملاك الأراضى خلال الحقبة الليبرالية بناخبيهم. استفاد

رجال الأعمال الجدد من الشبكات القديمة للحزب الوطنى فى تعبئة الأصوات باستخدام غير مسبوق لسلاح المال فى الدعاية الانتخابية وصل ذروته مع انتخابات ٢٠٠٥.

هذه الولاءات الزبونية هى الأكثر هشاشة بين مختلف أنواع الولاءات المرتكزة على العصبيات القبلية والعائلية التقليدية– وهى التى ظلت مستمرة فى مناطق واسعة من الريف المصرى على سبيل العموم، وفى الصعيد على وجه التخصيص. تجارب مثل دائرة "القناطر الخيرية" على سبيل المثال – حيث فقد أحد أكبر المستثمرين الجدد المنتمين للحزب الوطنى (منصور عامر) مقعده لصالح مرشح جماعة الإخوان المسلمين بفارق ضخم من الأصوات– شهدت إمكانية إسقاط مرشح من رجال الأعمال عبر الآليات نفسها أو أمام مرشح ملتزم سياسيا وأيديولوجياً؛ إذ أن الصلات الواهية مع أهالى الدائرة الانتخابية، وتعدد مراكز النفوذ يسمح باختراق قطاعات أخرى لمجال السوق الانتخابى اعتماداً على مصادر القوة ذاتها، وهو ما يجعل الانتماءات دائمة التحول والتقلب من اقتراع لآخر.

هذا ما يقودنا سريعاً إلى ملاحظتنا الثانية، إذ يشير العديد من التحليلات إلى أن التصويت للمرشحين من رجال الأعمال أو من المستقلين –أو ضدهم– كان يأتى فى سياق ظاهرة واضحة لأى مراقب، وهى السعى لإسقاط المرشحين الرسميين للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى دوائرهم أمام مرشحين مستقلين عادة ما يكونون أعضاء بالحزب الوطنى، ولكن لم يحظوا بترشيحه الرسمى، الأمر الذى يؤشر إلى غلبة التصويت على أساس سياسى فى مواجهة حزب بعينه على طول الخط. تعود أسباب هذا التصويت العقابى؛ إما لعجز نواب

الحزب الوطنى البنيوى عن تقديم الخدمات لدوائرهم –بحكم تراجع قدرات الدولة فى هذا المجال من الأصل– أو نتيجة فساد النائب نفسه، وانصرافه عن مصالح أهالي دائرته. إلا أن هذه الملاحظة، على صحتها، تغفل الحقيقة الاهم وهى أن الناجحين من المستقلين عادة ما يعودون أدراجهم سريعاً إلى الحزب الوطنى الحاكم دونما أى معارضة تذكر من جانب الهيئة الناخبة. بل فى بعض الأحيان تكون العودة إلى الحزب الوطنى تحت ضغط الهيئة الناخبة ذاتها التى أثبتت للحزب قدرتها على إسقاط مرشحيه.

وهى بهذه الآلية تعبر عن نزوع لمعاقبة المرشح فى دائرته المحلية بانتخاب آخر قادر على مد الخدمات وأخذ مصالح أهالى الدائرة –التى ما زالت تعرف محلياً– فى الاعتبار. بل إن التصويت العقابى فى الحقيقة هو محاولة لجر النائب إلى مزيد من المحلية فى أدائه فى مواجهة "انحرافه" إلى الاهتمام بسياسات المركز من رقابة وتشريع على المستوى الوطنى.

إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن التصويت العقابى المحلى الطابع ذاك من قبل الهيئة الناخبة يسهم فى إكساب الدعاية والتغطية حول الانتخابات فى الرأى العام بالمجمل طابعاً سياسيا. تعتبر انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ مثالين نموذجين فى هذا السياق، إذ أن التصويت العقابى المحلى تم إدراكه وتقديمه فى الإعلام بعبارات حزبية وهى العبارات نفسها التى أعاد الناخبون مرة أخرى تبنيها فى حواراتهم حول أداء النائب عن طريق الاستشهاد بالصحافة المستقلة واستدعاء محرريها للتغطية والمشاركة وهكذا. بعبارة أخرى يستعيد الناخبون النواب إلى دوائرهم ويستعيدون طابع الانتخاب المحلى عن طريق ربط أنفسهم بجدل عام يدور بين النخب واستدخاله فى الصراع المحلى على السلطة. وهكذا يبقى الباب مفتوحاً فى المستقبل أمام منافسة انتخابية يعرف فيها الناخب نفسه بارتباطه بجماعة تمتد إلى الخارج حدود دائرته المحلية وتؤطر احتجاجها فى صورة شعارات سياسية.

صناعة هويات سياسية جماعية تتجاوز الأطر المحلية لعملية الانتخابات هى المتغير الثالث الذى طرأ على الممارسات الانتخابية فى مصر خلال العقدين الأخيرين. المثال الذى يقفز

إلى الذهن فى الاقتراعين البرلمانيين الأخيرين بلا منازع هو مثال جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا، والحاضرة بقوة فى المجال السياسى كما سبق الذكر. اتضح من خلال انتخابات ٢٠٠٥ وبدرجة أقل من خلال انتخابات ٢٠٠٠ أن الجماعة نجحت فى تشكيل طبقة سياسية تدين بالولاء الفكرى والتنظيمى لها فى جميع دوائر مصر تقريباً، وأن هذه الطبقة تصوت وتعبئ الأصوات على أساس سياسى وأيديولوجى واضح فى دعايتها (استخدام شعار موحد جامع وهو شعار "الإسلام هو الحل" وصياغة برنامج لكتلة المرشحين البرلمانيين ككل يلزم كل مرشح فى دائرته).

إلا أن ما تشير إليه التحليلات أيضاً هى أن هذه الطبقة السياسية نفسها تشكلت من رحم السياسات الخدمية الواسعة لجماعة الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية بالمجمل، والتى انتشرت وشكلت بؤراً للنفوذ خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات. وهى شبكة هائلة تربط الناخب بوكلاء المرشح الذين عادة ما يكونون مهنيين عاملين بأى من هذه المشاريع الخيرية (أطباء أو محامين) ولكنها لا تربط الناخب بالمرشح مباشرة؛ إذ يظل غير معلوم حتى لدواعى السرية. أى اننا بصدد علاقة زبونية من نوع مختلف تتميز عن الزبونية الأبوية لكبار ملاك الأراضى والعصبيات الريفية أو زبونية الوسطاء لدى الدولة، أو زبونية رجال الأعمال الجدد. نحن أمام زبونية تمارس على صعيد العملية السياسية ككل، وتعبر عن نفسها على المستوى الوطنى، وإن كانت تعود لتجبر كل نائب على ممارسة مهماته محلياً.

بعبارة أخرى تشير المتغيرات الثلاثة سابقة الذكر إلى أشكال من إعادة إنتاج الزبونية والمحلية كلها تستحضر الجدالات التى تتم على المستوى الوطنى لتجعل طبيعة الممارسة الزبونية هشة وقابلة للتفكيك أو للتحول لممارسة حزبية فى المستقبل المنظور.

خلال هذا العرض التاريخى الطويل واجهنا ممارسات من قبل الهيئة الناخبة، تستهدف تغيير توازنات القوى، وتوزيع الموارد والثروات والدخول، تنتظم جميعها فى الإطار السلطوى والزبونى ذاته وتسهم فى إعادة إنتاجه من أسفل. أى أنها فى المجمل تلعب دوراً فى تثبيت العلاقات والقواعد الحاكمة ذاتها للمجال السياسى الموجود مع تغييرات فى أوضاع اللاعبين. فإذا كانت هذه المشاركة التى عادة ما ننعتها بالمشوهة والمعبأة على أسس زبوينة ومحلية ضيقة – إلى آخر ترسانة الأوصاف الأخلاقية– تلعب دورا حاسما فى الإبقاء على توزيع القوى الاستراتيجى قائما فى المجتمع، فمابالنا بمشاركة تعبر عن مصالح قوى اجتماعية معبأة فى تنظيمات مدنية، وتتحدى النمط الزبونى فى توزيع الموارد؟ الإجابة سنؤجلها للجزء الأخير ولكن قبل ذلك يجب أن نعرج قليلاً على المكون الثانى من حكاية الانتخابات، وهو قواعد اللعبة الانتخابية، أو الأطر التشريعية والمؤسسية الحاكمة لعمليتى الترشيح والتصويت.

الفصل الثالث

فى الإطار التشريعى والمؤسسى للانتخابات المصرية.. القواعد القانونية ساحة لصراع الفاعلين الاجتماعيين

إذا كانت مخرجات العملية الانتخابية والخطاب المستخدم خلال مواسمها، وكذلك استراتيجيات القوى السياسية الساعية لكسب الأصوات تتحول تبعاً لتحول تركيبة الهيئة الناخبة واستراتيجيات فاعليها الاجتماعيين؛ فإن الإطار التشريعى الحاكم للعملية الانتخابية فى مصر يخضع هو الآخر لتحولات لا تقل أهمية -إن لم تكن تزيد فى الواقع- تبعاً لتغير الاستراتيجيات ذاتها. بل إن ممارسات الفاعلين السياسيين والاجتماعيين تفتح المجال أمام مسائل قانونية، ومعضلات

مؤسساتية تستدعى تجاوزها فى شكل تعديلات تشريعية أو دستورية لتقر بتحولات فى علاقات القوى أو لتدافع عن أخرى قائمة. وإذا كانت استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين فى مصر قد أدت إلى إعادة إنتاج دائمة لطابع زبونى/ محلى للانتخابات فى مصر فإنها ستنزع إلى صناعة القواعد القانونية المحددة لهذه العملية وتفسيرها أو تحويلها أو ممارستها واستخدامها على النحو الذى يسمح باستمرار هذا الطابع والتكيف معه. فتصبح القواعد، والحال كذلك، ليست مجرد تشريعات تؤطر عملية الانتخابات بقدر ما تظهر بوصفها إحدى التقنيات التى يتم بها صناعة وتصور عملية الانتخاب نفسها، وساحة للصراع حول السلطة.

الحقبة الليبرالية..
إطار تشريعى بسيط يسعى القصر إلى تعقيده

مع اتساع الهيئة الناخبة لتشمل عموم المصريين الرجال فى أول انتخاب مصرى عام ١٩٢٤، لم تكن القواعد المنظمة للعملية الانتخابية بالتطور والتعقيد اللذين تبدو عليهما الآن، إذ أن عملية التصويت ذاتها وما يصاحبها من ممارسات لم تكن على هذه الدرجة من التعقيد والتشابك. خلال هذه الفترة كانت الانتخابات أشبه ما تكون بمبايعة سياسية لحزب الوفد المنادي بالجلاء والملكية الدستورية. كان الحزب يكتفي بإعلان أسماء مرشحيه لينطلق ملاك الأراضى والنخب المدينية الجديدة من المهنيين (محامين ومدرسين مثلاً) فى تعبئة عصبياتهم الريفية والمدينية إلى مراكز الاقتراع فى أفواج تبايع الوفد وزعيمه. إلا أن مراكز القوى الأخرى مثل القصر، والاحتلال البريطانى لم تكن لتتكيف مع هذه الشرعية الجديدة التى تفرض عليها شراكة فى السلطة المطلقة. ولكن من جهة أخرى، لم تكن كلتا السلطتين على استعداد للإطاحة بنتائج الانتخابات كليةً؛ إذ من شأن فعل كهذا تفجير موجة واسعة من التوتر الشعبى. ومن ثم كان الحل المنطقى لهذه الورطة هو التدخل لكبح جماح هذه الفورة الحماسية لصالح الوفد بتعقيد القواعد المنظمة لعملية التصويت والترشيح، والذى تزاوج مع تزوير فاضح لنتيجة الاقتراع تحت سطح التركيبات القانونية المعقدة.

جرت وقائع أول اقتراع برلمانى حر وفقاً لدستور ١٩٢٣ الليبرالى الذى أسفرت عنه ثورة ١٩١٩. بالنسبة لحق الانتخاب لم ينص دستور ١٩٢٣ إلا على أربعة مبادئ عامة بسيطة:

يكوّن مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالانتخاب العام، ضرورة أن ينتخب نائب لكل ٦٠٠٠ نسمة، يعتبر التقسيم الإدارى الذى له حق انتخاب نائب عنه بمثابة دائرة انتخابية، ألا تقل سن النائب عن ٣٠ سنة. هذه المبادئ العامة أسفرت عن قانون انتخاب فى العام نفسه –وهو الذى جرت وفقاً له انتخابات ١٩٢٤– أكثر تفصيلاً وتقييداً لذلك الحق فيما أعتبر مناورة أخيرة من القصر للسيطرة على العملية الانتخابية. وفقاً لقانون ١٩٢٣ ذاك أقر الانتخاب على درجتين. يجرى الانتخاب بواسطة مندوبين، ويكون هناك مندوب عن كل ٣٠ ناخباً، ويشترط فى المندوب أن يبلغ من العمر ٢٥ عاماً على الأقل وأن يكون انتخابه بالأغلبية البسيطة، ثم تقوم الهيئة الناخبة المشكلة من المندوبين بانتخاب النائب.

مع نجاحه الساحق فى انتخابات ١٩٢٤ سعى الوفد إلى تعديل قانون الانتخاب، وتبسيطه على النحو الذى يضمن تمثيله فى البرلمان كحزب الأغلبية بلا منازع. فتم إقرار الانتخاب المباشر على مرحلة واحدة، وإلغاء نظام المندوبين. وفقاً لرؤية الوفد، حصر نظام الانتخاب على درجتين عملية اختيار النواب فى أقلية تتشكل من ٥٠٠ شخص على الأكثر، وتعتبر بذاتها مرتعاً خصباً لكل أشكال الضغط وممارسة النفوذ، كما أن الانتخاب على مرحلتين، وفقاً للمنطق ذاته، يعقد من العملية الانتخابية ككل، ويطيل من مدتها.

أوضح اقتراع ١٩٢٤ أن الوفد أصبح حزب الأغلبية بلا منازع؛ الأمر الذى دفع القصر إلى هجوم مضاد بالتحالف مع عدد من أحزاب الأقلية لتقليم أظافر الوفد، والحيلولة بينه وبين

الأغلبية البرلمانية. عكس ذلك نفسه فى تعقيد النظام الانتخابى مرة أخرى بعد إقرار دستور ١٩٣٠. صدر هذا الدستور بناءاً على اقتراح من إسماعيل صدقى باشا، رئيس الوزراء فى ذاك الوقت، الذى كان يسعى لاتخاذ إجراءات جذرية للتصدى للوفد. وترتب على هذا الدستور قانون انتخاب جديد عاد إلى الأخذ بنظام الانتخاب غير المباشر على درجتين. كما أن القانون الجديد حدد أعضاء مجلس النواب فى ١٥٠ نائباً فقط دون إقرار نسبة بين النائب وعدد الناخبين الذين يمثلهم. بالإضافة إلى ذلك رفع القانون سن الناخب إلى ٢٥ سنة، أما بالنسبة للمندوبين فقد قيّد القانون الجديد انتخابهم بشروط مالية أو حصولهم على شهادة الابتدائية.

وكذلك لم يعد المندوب الواحد يمثل ٣٠ نائباً كما كان الحال فى قانون ١٩٢٣ ولكن أصبح يمثل ٥٠ نائباً. وأخيراً اشترط القانون على المرشحين أن يكونوا مقيدين فى القوائم الانتخابية للدائرة المرشحين بها. التعديل الأخير مثلّ نيلاً واضحاً من قدرة الوفد على تشكيل غالبية ساحقة فى مجلس النواب اعتمادا على قدرة مرشحيه على النجاح فى أى دائرة انتخابية بمجرد الإعلان عن الانتماء للوفد. ومن جهة أخرى أقر القانون، بل وساعد على دعم، الطابع المحلى للممارسات الانتخابية، والتى تدور على أرضية علاقة زبونية/ أبوية مباشرة بين كبار ملاك الأراضى وأهالى دوائرهم الانتخابية دونما وساطة من متعلمين ريفيين، كما هو الحال مع مرشحى ونواب الوفد الذين اعتمدوا بكثافة على "الأفندية" فى حصد أصوات العامة.

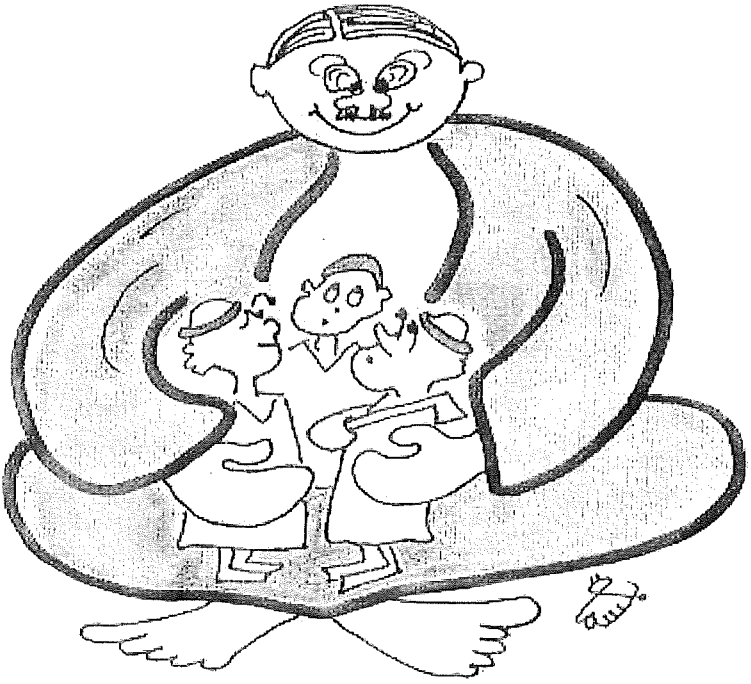

اتساع تدخل الدولة فى العملية الانتخابية بلغتها القانونية التى تنتمى إلى زمن حداثى بيروقراطى ومؤسساتها المعقدة تطلب دوراً محوريا لمجموعة ضخمة من الوسطاء ستتولى نقل هذه الرطانة لعوام الناخبين، وستلعب دوراً حاسما فى تجميع الأصوات، وتعبئتها معتمدة على درايتها بأصول اللعبة. بل ستصبح هى نفسها جزءاً من الطبقة السياسية،

وإن من مواقع أدنى بالضرورة؛ إذ أنها تقتصر على السمسرة للاعبين الفعليين. وأدوار هؤلاء الفاعلين الجدد ستتراوح مابين إصدار البطاقات الانتخابية، وتلقين الناخبين أصول التصويت وإجراءاته، إلى جانب ضمان حشد أصوات لمن يدفع أكثر من الجماعات المتنافسة' وسيعرفون فيما بعد "بالناخبين الكبار غير الرسميين".

نظام يوليو ١٩٥٢..
الإدماجية تعكس نفسها فى القانون

مع تأسيس نظام يوليو الإدماجى تم إعادة تصميم النظام الانتخابى بما يضمن إعادة إنتاج ملامح النظام التى سبق الإشارة إليها. تم ذلك عن طريق نزع طابع المنافسة الحزبية عن الانتخابات، وتحويل عملية التصويت إلى عملية تجديد دماء لشبكات الزبونية التى بدأت الدولة تغزلها مع المجتمع. يشكّل القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦، والمسمى بقانون مباشرة الحقوق السياسية، الأساس التحتى الذى تنهض عليه البنية التشريعية المنظمة لعملية الانتخاب حتى اليوم على الرغم من التعديلات التى أدخلت لتشرعن حقائق جديدة، مثل الإشراف القضائى على العملية الانتخابية وما شابه، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فى السطور القليلة المقبلة.

السعى لنزع الطابع الحزبى عن الانتخابات ترجم نفسه فى اعتماد مبدأ الانتخاب الفردى: أى صوت واحد لمرشح واحد فى الدائرة. ويتم حساب مجموع الأصوات الحاصل عليها مجموع

المرشحين بصورة مطلقة ليتشكل المجلس من قوامهم بصورة تضمن حصر الدعاية، بل وتقييم الأداء البرلمانى، فى الحدود المحلية للدائرة الانتخابية. وهو ماعاد بدوره ليضفي على العملية الانتخابية مزيداً من المسحة المحلية والزبونية واللا حزبية فى حلقة مفرغة ما زالت مستمرة حتى الآن. بالتوازى مع هذا التطور، تم الإقرار فى الدستور على ضرورة أن يضم البرلمان المصرى فى عضويته خمسين بالمائة على الأقل من العمال والفلاحين. وحدد القانون المعايير اللازمة لثبوت صفة الفلاح أو العامل وفقاً لحد أقصى من الملكية الزراعية أو وفقاً لشهادة مزاولة المهنة بأحد الأنشطة التى تجعل من صاحبها عاملاً. اعتبر ذلك الإجراء وقتها نوعاً من التمييز الإيجابى لصالح الطبقات الأدنى فى السلم الاجتماعى على النحو الذى يشجعها على الانخراط فى العملية الانتخابية. إلا أن هذا الشرط قد كثف فى التطبيق العملى من العلاقة الأبوية لأجهزة الدولة بالهيئة الناخبة، والتى تسعى بمقتضاها لدفع الشرائح الاجتماعية الأكثر ولاءً وتبعية –عمال القطاع العام الصناعى ومتوسطى ملاك الأراضى– إلى مقاعد البرلمان.

أما فيما يتعلق بعمليات تسجيل الناخبين والإشراف على العملية الانتخابية فى جميع مراحلها: تلقى طلبات الترشيح، البت فى أمر المرشحين، إعطاء الرموز الانتخابية، تحديد الدوائر الانتخابية ومساحتها وكثافتها التصويتية.....إلخ، جميع هذه الأمور وضعت فى يد وزارة الداخلية. على أن سعى الكتلة الحاكمة إلى التحكم فى تشكيل مجلس الأمة، وضبط عضويته

قد دفع بها إلى إقرار سلطة فوق السلطة المنوط بها إدارة العملية الانتخابية تمثلت فى ضرورة إقرار اللجنة المركزية للاتحاد القومى، ثم الاتحاد الاشتراكى فيما بعد، للترشيحات المقدمة عن طريق البحث فى سجل المرشح ومدى توائمه مع المبادئ الجديدة التى شكلت عصب أيديولوجية الدولة. وهو ماكان يعنى فى التطبيق العملى بالطبع تحكم الأجهزة الأمنية فى عملية تصفية المرشحين من المنبع.

خلال أول انتخابات برلمانية فى العهد الناصرى عام ١٩٥٧ تم شطب حوالى ثلث المرشحين قبل البدء فى فترة الدعاية الانتخابية من الأصل. أغلب المشطوبين كانوا من المنتمين إلى الطبقة السياسية قبل يوليو ١٩٥٢ من محامين نشطاء فى بعض أحزاب المعارضة الرئيسية خلال تلك الفترة أو بعض بقايا كبار ملاك الأراضى أو مثقفين غير موثوق فى ولائهم للنظام الجديد. استمر هذا الملمح خلال الانتخابات البرلمانية المستمرة عبر الحقبة الناصرية.

الانتخابات فى عهد الرئيس السادات..
دعاية ليبرالية وهيمنة أمنية لم تتزعزع

فى إطار سعى الكتلة الحاكمة لهندسة شرعية جديدة تساعدها على التخفف من عبء الهياكل التعبوية عن طريق إقرار التعددية الليبرالية كما سبق الذكر، تم إدراج نص فى الدستور الدائم لعام ١٩٧١- والقائم حتى الآن- سيصبح مركزاً للجدل حول القواعد المنظمة للانتخابات مع نهاية

القرن. نصت المادة ٨٨ من الدستور على ضرورة أن يجرى الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية. تم التعارف على تعريف واسع لهؤلاء الأعضاء ليشمل جميع المنتمين للسلك القضائى من قضاة ووكلاء نيابة عامة أو إدارية إلى جانب محامى الحكومة.

وتمثل الإشراف القضائى عملياً فى رئاسة هؤلاء الأعضاء للجان العامة المجمعة. وهو تعبير يشير إلى المجمعات التى تقع فى نطاقها الجغرافى بضعة آلاف من لجان الانتخابات الفرعية والتى يجرى بداخلها التصويت. يحتفظ عضو الهيئة القضائية وفقاً لهذه الرؤية بحقه فى التنقل بين هذه اللجان الفرعية للتأكد من التزام وزارة الداخلية بالقوانين، كما يشرف هذا العضو فى اللجنة العامة ذاتها على عملية إحصاء الأصوات الانتخابية.أما الإشراف على عملية التصويت نفسها فى اللجان الفرعية فقد ترك لموظفين مدنيين تنتدبهم الحكومة القيام بهذه المهمة.

كان هذا الإجراء فى بدايته بمثابة خطوة رمزية لتسويق النظام الجديد لدى الرأى العام ودعم ثقة الناخبين فى العملية الانتخابية ككل، لكنه لم يعكس نزوعاً إلى وضع قواعد تحد من تحكم السلطة التنفيذية فى مخرجات الاقتراع. الدليل على ذلك انه بخلاف إدراج القضاء داخل منظومة التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية لم تشهد هذه المنظومة أية تغييرات تذكر نتيجة سعى القاعدة الانتخابية للنظام التى تشكلت خلال الحقبة

الناصرية إلى كبح هذه التحولات، وقصرها على الطابع الرمزى أو المستوى الوطنى دون أن تمس آليات المشاركة بالترشيح أو التصويت على المستوى المحلى. فتم الإبقاء على نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين، والتى كانت تعنى ضمان قطاع كبير من ملاك الأراضى والنخبة العمالية/البيروقراطية فى القطاع العام لمواقعهم كمرشحين محتملين أو ناخبين كبار غير رسميين – على النحو السابق شرحه. بل استمر التزوير الفاضح واستفحل أمره من خلال الممارسات القاعدية بالأساس التى تواطأت معها النخب الأمنية على المستوى المحلى عبر شبكات معقدة من العلاقات الشخصية أو الفساد. وبالتالى حفظت القاعدة الانتخابية الإطار التشريعى من أى تغييرات تذكر بينما ظلت رطانة الدولة ديمقراطية ليبرالية.

الانتخابات فى عهد الرئيس مبارك:
انفتاح حذر.. ثم انتكاسة.. ودور واسع للقضاء

افتتح الرئيس مبارك عهده بإصلاح تاريخى لنظام انتخاب نواب مجلس الشعب. يمثل هذا الإصلاح التحول الأول من نوعه عن نظام الانتخاب الفردى المعمول به فى مصر منذ عام ١٩٢٤ إلى نظام الانتخاب بالقائمة. دخل هذا الإصلاح حيز التطبيق منذ أول انتخابات تجرى فى عهد الرئيس مبارك، أى انتخابات ١٩٨٤. وعلاوة على الانتخابات بالقائمة أخذ القانون الجديد بمبدأ التمثيل النسبى. فبمقتضى هذا القانون يقدم كل حزب قائمة بمرشحيه، وتحظر الترشيحات الفردية وكذا القوائم غير

الحزبية، مما يعنى أن الحظر لم يكن ليشمل فقط الترشيحات الفردية، ولكن أيضاً الترشيحات المستقلة- فى تحديد واضح لإمكانية تمكين مرشحى التيارات الإسلامية المحجوبة عن الشرعية من اختراق السباق الانتخابى. الأمر الذى شكل قطيعة لم تدم طويلاً مع المسار التاريخى المؤشر إلى زيادة وزن المستقلين فى الانتخابات. من جهة أخرى سعى القانون إلى ضرب إمكانية التحالف بين أحزاب المعارضة من خلال حظره خوض أكثر من حزب السباق الانتخابى بقائمة واحدة، كما فرغ القانون فكرة التمثيل النسبى من أحد أهم مضامينها وهو حصول كل حزب على النسبة التى يمثلها بالفعل فى الرأى العام، عن طريق وضع حد أدنى ٨٪، يتوجب على أى حزب أن يحصل عليه حتى يمكن تمثيله فى مجلس الشعب.

إلا أنه على الرغم من القواعد القانونية غير المواتية نجحت جماعة الإخوان المسلمين فى ترشيح عدد كبير من كوادرها على قائمة حزب الوفد فى ظل تسامح النظام. وهو ما تجلى فى حصول الوفد على ٦٠ مقعداً فى البرلمان فى سابقة حقيقية منذ ثورة ١٩٥٢. إلا أن مجلس الشعب الذى ضم تلك الكتلة المعارضة لم يدم طويلاً، إذ تم حله بعد انتخابه بثلاث سنوات بناء على حكم المحكمة الدستورية العليا، بعدم دستورية المادة المنظمة للانتخاب بنظام القوائم. وفقاً لحكم المحكمة، مثل هذا النظام إخلالاً بالحقوق الدستورية المنصوص عليها فى دستور ١٩٧١ الدائم، إذ حرم بوضوح المستقلين من الترشيح. تم إقرار

تعديل جديد لقانون مباشرة الحقوق السياسية فى عام ١٩٨٦ جعل النظام الانتخابى مختلطاً يجمع بين مرشح قائمة حزبية ومرشح مستقل فى كل دائرة. غير أن المحكمة الدستورية العليا عادت لتحكم بعدم دستورية المادة التى أنشأت هذا النظام الانتخابى؛ إذ أنها بدورها تخل بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين بشأن عضوية مجلس الشعب. أفضى هذا الحكم بدوره إلى حل المجلس قبل أن يكمل مدته القانونية، والعودة إلى نظام الانتخاب الفردى بالأغلبية المطلقة، وهو الأساس الذى جرت عليه انتخابات ١٩٩٠، ومازالت تجرى بمقتضاه الانتخابات حتى الآن. الملفت للنظر أن المعارضة الإسلامية ممثلة فى جماعة الإخوان المسلمين قد نجحت فى مضاعفة مقاعدها تقريباً خلال اقتراع ١٩٨٧ عبر التحالف مع كلٍ من حزبى العمل والأحرار فيما عرف وقتها بالتحالف الإسلامى.

إذن نحن أمام اقتراعين أوضحا بما لا يدع مجالاً للشك قدرة المعارضة الإسلامية المنظمة ممثلة فى تحالف الوفد والإخوان المسلمين، أو فى تحالف الإخوان مع حزبى العمل والأحرار على اختراق المؤسسات التشريعية فى حين أقر مبدأ القائمة النسبية. وهو الأمر الذى شكل مصدر قلق واضحا للكتلة الحاكمة دفعها إلى العودة سريعاً إلى النظام الفردى القديم بملمحيه الزبونى والمحلى.

على أن الملفت للنظر كان سعى النخبة الحاكمة إلى إسقاط نظام القائمة النسبية عبر أحكام قضائية أصدرتها المحكمة

الدستورية العليا. أى أن النخبة الحاكمة كان لزاماً عليها التوسل بالشرعية القانونية الدستورية التى استدعتها مع بداية السبعينيات لإنقاذ مكانتها. وهو ما يدلل على فرضية أن القواعد والإجراءات تمثل مجالاً خصباً لممارسة الصراع الاجتماعى والسياسى، ولا تعبر بشكل مجرد عن لغة الحاكم أو بيروقراطية الدولة. وهو ما سيتضح بشكل جلي فى الحكم الذى أصدرته المحكمة الدستورية العليا فى ٢٠٠٠، والقاضى بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات البرلمانية وفقا لمبدأ قاض لكل صندوق: أي أن يشرف عضو الهيئة القضائية على عملية التصويت، كما تجرى فى اللجنة الفرعية لا أن يتم الاكتفاء بحضوره فى اللجنة العامة معزولاً بشكل عملى عن مواقع الانتخاب.

لهذا الحكم التاريخى حكاية كشفت كلٌ من انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩٥ واللتان جريتا فى ظل النظام الفردى عن فلتان غير مسبوق فى توظيف الحزب الوطنى لأجهزة الأمن فى إرهاب الخصوم المحليين –وهم فى غالبيتهم الكاسحة منتمون للحزب الوطنى، وإن لم يحظوا بالترشيح الرسمى للحزب– إلى جانب التزوير الفاضح عن طريق تسويد البطاقات الانتخابية.

ما عندناش غير وطنيا بس..
لجنة
وفد

حكم المحكمة الدستورية ذاك خلق واقعا يعد بمثابة تحولاً راديكاليا فى تاريخ المنظومة التشريعية الحاكمة للعملية الانتخابية. كان استدراج القضاة إلى فخ الصراعات السياسية؛ بهدف شرعنة النظام الحاكم، عاملاً مهما فى تسييس القضاء– ليس بمعنى انتشار التوجهات الحزبية أو الأيديولوجية فى أوساط القضاة، ولكن بمعنى احتكاك دائم للقضاة بالأجهزة الأمنية وممارساتها التى ولدت حساسية دائمة لدى القضاة، إذ مست حياتهم اليومية فى مقتل ومبدأ استقلاليتهم ذاته. ومن ثم كان من الطبيعى أن يتصدى القضاة أنفسهم إلى محاولة تقليص نفوذ هذه النخب الأمنية فى السياسة المصرية عبر إشرافهم على الانتخابات.

كانت انتخابات ٢٠٠٠ بمثابة نموذج حقيقي على نزاهة القضاة والتزامهم بالمعايير القانونية الحاكمة لعملهم. تم إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل لضمان وجود تمثيل كاف للقضاة فى مراكز الاقتراع. خلال هذه المراحل الثلاث ضرب القضاة مثلا رائعاً فى النزاهة داخل مراكز الاقتراع من حيث منع ممارسات التزوير الفجة عن طريق تسويد البطاقات الانتخابية أو دخول ناخبين غير مسجلين. أدت هذه النزاهة إلى عدد من النتائج بالغة الأهمية فيما يتعلق بمخرجات عملية التصويت، كما أنها فتحت بابا للجدل مرة أخرى حول القواعد التشريعية المنظمة للعملية الانتخابية. ومن جهة أخرى، سعت القوى المكونة للهيئة الناخبة إلى استغلال هذا الإشراف القضائى فى صراعاتها الداخلية. من جهة أولى، كان منع التزوير بما استتبعه من خسارة غالبية مرشحى الحزب الوطنى الرسميين بمثابة كاشف لحقيقة الطابع الزبونى الحاكم لعملية

الانتخابات التى لجأ أغلب المشاركين فيها إلى التصويت لمرشحين محليين، ليس على أساس سياسى ولكن إما لأسباب عصبية بحتة، أو لمعاقبة مرشحي "الوطنى" نتيجة عجزهم عن توفير الخدمات الضرورية لأهالى الدائرة. ومن جهة أخرى، أدى منع التزوير إلى التدخل الأمنى المباشر فى العملية الانتخابية، بمعنى محاصرة اللجان ومنع التصويت بالقوة. تم اللجوء إلى هذا الإجراء فى الحالات التى نافس فيها مرشحو الحزب الوطنى مرشحين منتمين لتيارات سياسية متنافسة- وهم كانوا فى غالبيتهم خلال انتخابات العام ٢٠٠٠ منتمين لجماعة الإخوان المسلمين. بعبارة أخرى كان التزام القضاة الصارم بمثابة إحراج للأجهزة الأمنية دفعها إلى استخدام القمع المباشر، لمنع الانتخاب، وأطلق داخل أروقتها مناقشة حول أنجع القواعد التى تحجم نفوذ القضاة، وتستعيد سيطرة الداخلية على الموقف.

على الجانب الآخر، سعت قوى المعارضة المصرية إلى مد نفوذ القضاة المصريين ليتولوا إدارة العملية الانتخابية بالمجمل، عن طريق هيئة عليا مشكلة من رؤساء المحاكم الرئيسية فى النظام القضائى المصرى: الابتدائية والاستئناف والنقض ومجلس الدولة، على أن يرأسها رئيس محكمة النقض باعتباره شيخ القضاة فى مصر. وتتمثل مهمة هذه اللجنة -وفقاً لرؤى قوى المعارضة- في الإشراف على العملية الانتخابية بالكامل منذ تسجيل الناخبين، وحتى إعلان النتائج الانتخابية. تحاجج هذه الآراء -التى تقارب الإجماع داخل صفوف المعارضة على اختلاف تلاوينها- أن التدخل الأمنى الفج لقمع عملية التصويت ماكان ليتم لولا حصر نفوذ

القضاة داخل مركز الاقتراع، وافتقارهم للسلطة على ضباط وأفراد الشرطة الموجودين خارج هذه المراكز.

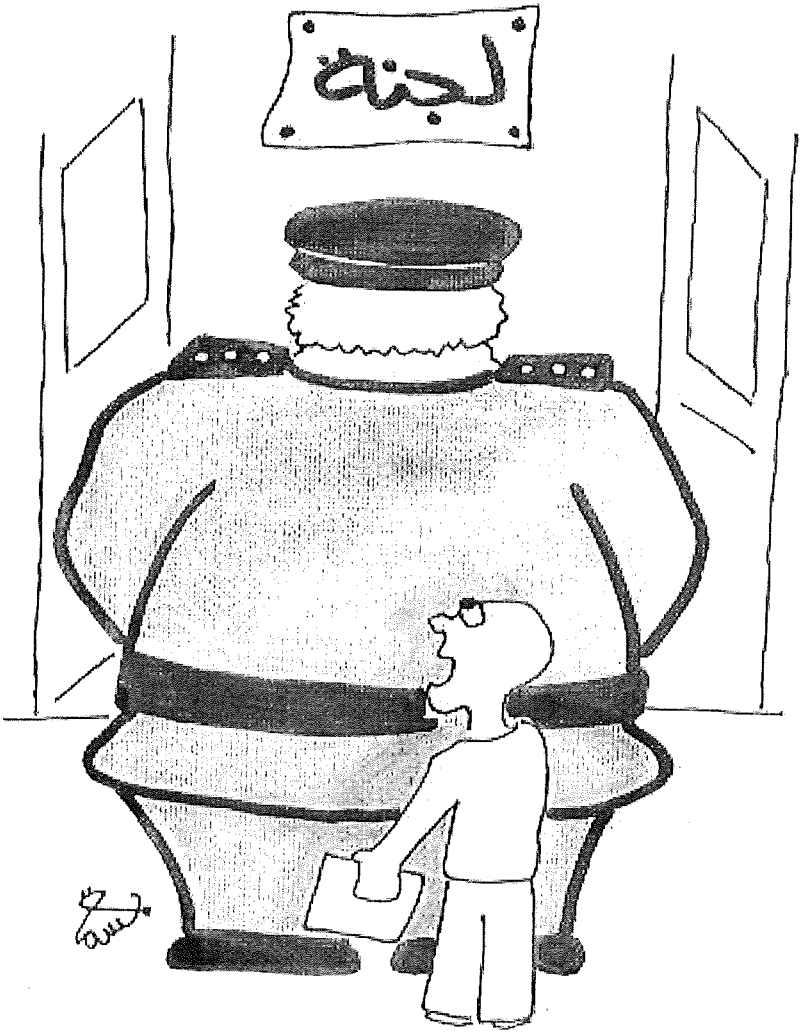

من ناحية أخرى، استطاعت الكتل التصويتية غير المحزبة، والتى تصوت على أساس زبونى ومحلى بحت- وهى ما زالت تمثل الأغلبية المطلقة فى جميع الأحوال- توظيف الإشراف القضائى بكفاءة فى دفع مرشيحها إلى مقاعد البرلمان؛ بهدف معاقبة مرشحى الحزب الرسميين. بل إن الإشراف القضائى نفسه قد سمح للمرة الأولى بتجديد الجدل السياسى مرة أخرى داخل صفوف الحزب الوطنى الحاكم حول أنسب السبل لاختيار مرشحيه فى الانتخابات، ومراجعة هيمنة الاعتبارات المالية والعصبية على هذه العملية، وذلك بعد عقود من الجمود والارتكان إلى أجهزة الدولة البيروقراطية وقدرتها على حسم الأغلبية لصالحه فى النهاية.

فى الفترة الفاصلة مابين اقتراعى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ شهدت مصر أوسع حوار ممكن حول القواعد المنظمة للعلملية الانتخابية فى تاريخها على وجه التقريب. يعكس ذلك اهتماما متصاعداً من جانب النخب المصرية، سواء العاملة بالنشاط السياسى، أو النخب المثقفة أو المتعلمة بشكل عام، بمسائل الإصلاح الديمقراطي فى بلدنا. كما أنه يعكس من جهة أخرى مدى التعقيد الذي وصلت إليه الممارسة الانتخابية على المستوى المحلى. كذلك كان تصاعد الحديث العالمى حول مسألة الإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط عاملاً مساعدا لتحفيز هذا الجدل. من زاوية ركز هذا الاهتمام جدل النخبة حول مسائل تتعلق بالاستحقاقات السياسية المرتقبة، مثل الانتخابات البرلمانية، والاستفتاء الرئاسى الذى كان مقرراًعقده مع نهاية عام ٢٠٠٥. ومن زاوية أخرى، سمح هذا الحديث بتدفق سيل من التحليلات والدراسات المتخصصة فى الإصلاح الانتخابى

على مصر، بالإضافة لتعرض النخب الحقوقية والسياسية إلى خبرات احتكاك متواصلة مع عدد من الخبراء العالميين فى هذه القضايا، وغيرها من الإشكاليات المتعلقة بتقنيات التحول الديمقراطى.

استجابت الكتلة الحاكمة لهذا الجدل الخصب -كما هو معروف- بإجراء التفاف يسمح بإجراء انتخابات رئاسية تعددية بدلاً من طريقة الاستفتاء التقليدية. استتبع ذلك بعض من التعديلات فى قانون مباشرة الحقوق السياسية تتعلق بتشكيل لجنة عليا للإشراف على الانتخابات الرئاسية برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا. تشكيل اللجنة جاء مختلطاً من عناصر قضائية وشخصيات عامة، كما أن اختصاصاتها جاءت غامضة تراوح بين الإخراج الفنى لعملية الاقتراع والإشراف الفعلى على اللجان الانتخابية، حيث يجرى الاقتراع الفعلى. مايعنينا هنا أن الكلمة الأخيرة فى إدارة اليوم الانتخابى ظلت للأجهزة الأمنية بالطبع. كما أن مشكلة الكشوف الانتخابية التي لم تخضع للتعديل منذ عشرات السنين أفصحت عن نفسها بوضوح بعد أن اختفت آلية تسويد البطاقات.

تبعاً للتعديلات ذاتها على القانون فى ٢٠٠٥ تشكلت لجنة ذات اختصاصات شديدة الهامشية لإدارة الانتخابات البرلمانية برئاسة وزير العدل. وهى فى تشكيلها هذا تعكس بشكل واضح الرغبة الحكومية في التحكم فى مخرجات العملية الانتخابية منذ البداية. إلا أن الأسئلة الاكثر حسماً مثل مستقبل الإشراف القضائى ككل، أو أى نظام انتخابى يجب أن يتبع (قائمة نسبية أم فردى)، هذا بخلاف الإبقاء على نسبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين، تم تأجيلها إلى ما بعد انتخابات ٢٠٠٥. الجميع يعلم

ما أسفرت عنه انتخابات ٢٠٠٥ من نتائج تمثلت فى نجاحات مدوية لمرشحى جماعة الإخوان المسلمين (انتخاب ٨٨ مرشحا إخوانيا). الأمر الذى أدى كما هو الحال فى انتخابات ٢٠٠٠ إلى تدخل الأجهزة الأمنية بشكل سافر لعرقلة عملية التصويت ذاتها، وإن كان التدخل هذه المرة على نطاق أوسع، وبصورة أشد عنفاً، أسفرت عن مقتل ١٣ مواطناً.

أدت هذه النتائج إلى اختمار ساعة الحسم فى ذهن الكتلة الحاكمة فيما يخص مسألة الإشراف القضائى على الانتخابات. دعم من السعى إلى حسم هذه المسألة تصاعد احتجاجات قطاع كبير من القضاة المنظمين فى نادى القضاة المصرى ضد القانون الجديد المنظم لأعمال السلطة القضائية، الذى أبقى على تبعية القضاة لوزارة العدل من خلال السلطات الممنوحة لمكتب التفتيش القضائى، وغيرها من المواد التى أقرت فى القانون الجديد مع منتصف العام ٢٠٠٦. كانت الاحتجاجات القضائية قد بدأت فى منتصف العام ٢٠٠٥، وهدد قطاع من القضاة بمقاطعة الإشراف على الانتخابات فى حالة عدم الأخذ بمقترحات نادى القضاة لتعديل القانون؛ أى أن مسألة الإشراف القضائى بوصفها قاعدة إجرائية غرضها تنظيم الانتخابات التشريعية عرفت طريقها إلى قلب الجدل العام حول مسائل الإصلاح الديمقراطى ككل، وأصبحت موضوعاً للتعبئة سواء من قبل القضاة أو القوى السياسية المختلفة، الأمر الذى اقتضى –من وجهة نظر الكتلة الحاكمة– فض الاشتباك بين هذه القضية وباقى القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسى فى المجمل.

على أن إلغاء الإشراف القضائى على الانتخابات بجرة قلم لم يكن وارداً. إذ أنه يعنى ضرب ركن من أركان الدستور علنا وعلى رءوس الأشهاد فى الداخل والخارج، كما أنه يخالف قناعة النظام الراسخة والموروثة منذ عهد الرئيس السادات بضرورة توسل الشرعية الدستورية لأى فعل غير شرعى عبر منصة القضاء بوصفه السلطة العليا فى البلاد؛ وبالتالى تضييق الخناق على أى جدل حول الشرعية فى مصر.

جاء المخرج مكثفاً فى محتواه لهذه الاعتبارات. فوفقاً لتعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية لعام ٢٠٠٧ المترتبة على التعديلات الدستورية التى أقرت فى إبريل من العام نفسه، أصبح الإشراف على العملية الانتخابية مسئولية هيئة سميت "باللجنة العليا للانتخابات البرلمانية" تشكيلها قضائى مع عضوية بعض من الشخصيات العامة وممثل لوزارة الداخلية. يترأس هذه اللجنة رئيس محكمة استئناف القاهرة، وتضم فى عضويتها كلاً من رئيس محكمة استئناف الإسكندرية ونواب رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة، هذا بخلاف ثلاثة نواب سابقين لمحكمة الاستئناف يرشحهم مجلسا الشعب والشورى وأربع من الشخصيات العامة يرشحهم كلا المجلسين.

أما من حيث اختصاصات اللجنة، فقد اتسعت الاختصاصات لتشمل مراقبة الدعاية الانتخابية والإشراف على عملية تنقية الجداول الانتخابية التى ستجريها فى المستقبل وزارة الداخلية. على أنه من جانب آخر، تم سحب القضاة من لجان الانتخاب الفرعية ليتم حصر نفوذهم فى اللجان العامة، كما كان الحال

فى السابق قبل حكم المحكمة الدستورية فى العام ٢٠٠٠. بالرغم من أن القانون يبيح لرؤساء اللجان العامة من القضاة التنقل بين لجان الانتخاب الفرعية التى تقع فى نطاق نفوذهم. إلا أن نظرة بسيطة على عدد اللجان الفرعية البالغ ٥٥٠٠٠ منسوب إلى عدد اللجان العامة البالغ ٣٣٨ لجنة على مستوى الجمهورية؛ يعنى أن كل قاضٍ سيتمتع بالحق فى التنقل بين عدة آلاف من اللجان الواقعة فى حيز اختصاصه، وهى مهمة مستحيلة بالطبع. مهمة الإشراف على اللجان الفرعية أسندت مرة أخرى إلى موظفى الدولة المدنيين: أبطال وقائع التزوير المحفورة فى تاريخ الناخبين المصريين.

تحاجج الحكومة بأن منطق التعديلات هو الحرص على إجراء الانتخابات فى يوم واحد بدلاً من إجرائها على عدة جولات، الأمر الذى يؤثر بسهولة على تفضيلات الناخب، إذ تتضح له نتيجة الانتخابات منذ الجولة الأولى، ومن ثم قد يغير من اتجاه تصويته عبر اقتراع يمتد لأسابيع. وهذه الأطروحة وإن كانت صحيحة من الناحية الشكلية بالطبع إلا أنه يمكن تفادى العوار الكامن فى طول مدة الاقتراع عن طريق إعادة توزيع الدوائر، ودمج لجان الانتخاب الفرعية بما يتناسب مع أعداد القضاة. هذا وقد كان لأجهزة الدولة تجربة ناجحة فى دمج اللجان الفرعية خلال الانتخابات الرئاسية فى ٢٠٠٥، بما يضمن إشراف القضاة على خمسة صناديق (يمثل كل صندوق لجنة فرعية) فى مقر اللجنة الفرعية الواحدة. ومن ناحية أخرى، تفترض هذه الحجة حياد الأجهزة الأمنية خلال العملية الانتخابية، وهو افتراض يكذبه التاريخ بالطبع. الأهم

من ذلك أن انتخابات التجديد النصفى الأخيرة لمجلس الشورى كشفت نقاط العوار فى التعديلات الجديدة على القانون، ومكامن الخلل فيه؛ إذ أجمع المراقبون على أن الاقتراع فى هذه الانتخابات اتسم كالعادة بهيمنة الأجهزة الأمنية على محيط لجان الانتخاب والتى كانت هى نفسها مسرحا لعودة ممارسات التزوير الفاضحة على نطاق واسع، كما تشير معدلات التصويت.

يتضح من العرض السابق أنه بينما لعبت التحولات فى تركيب الهيئة الناخبة، وعلاقات القوى داخلها واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعين المشكلين لها، دوراً فى إعادة إنتاج الطابع المحلى والزبونى للانتخابات المصرية على أسس تزدادا هشاشة مع الوقت، لعبت القواعد المنظمة للانتخابات -من حيث هى ساحة للصراع والتفاوض وإنتاج المعاني- دوراً لا يقل أهمية فى إعادة إنتاج الملمح الزبونى ذاته على أسس أكثر هشاشة. فكما أدى تراجع الدولة وتزايد نفوذ النخب المالية المرتبطة بالسوق العالمى، واشتداد عود الإخوان المسلمين، وتشكيل نخبة تصوت على أساس سياسى إلى تأسيس علاقة تعاقدية بين الناخب والمرشح يمكن النكوص عنها بسهولة ، فتح توسع دور القضاة فى الإشراف على الانتخابات وتحديد قواعد التصويت الطريق أمام وصول مرشحين حزبيين، يستندون على قاعدة تصويتية محددة سياسياً إلى البرلمان بكثافة غير مسبوقة. ويبقى السؤال حول قدرة القواعد الجديدة المنظمة للانتخابات على الحد من هذا المسار التاريخى معلقاً لحين إجراء أول اقتراع برلمانى فى عام ٢٠١٠.

خاتمة

توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية من أسفل.. الانتخابات والتغيير مرة أخرى

عادة ما يتم اعتبار العقد الأخير من القرن الماضى، والعقد الأول من الألفية الجديدة عقدين ذهبيين فى تاريخ الديمقراطية على مستوى العالم. شهد كلا العقدين توسعاً غير مسبوق فى موجات التحول الديمقراطي، بمعنى الاحتكام إلى الشرعية البرلمانية الدستورية فى إدارة شئون الدولة والمجتمع، وفى القلب منها الانتخابات الدورية التى تنبثق عنها الحكومات بالطبع.

إلا أن الحقبة ذاتها شهدت عزوفاً متزايدا لقطاعات واسعة من المواطنين عن المشاركة فى هذه الطقوس الانتخابية. أرجع

العديد من المنظرين هذا العزوف لهيمنة شرائح من المحترفين على إدارة هذه العملية، وتحويلها لمجال خالص مغلق على محترفين يتحدثون لغة خاصة، ويجرون مساومات لا يفهمها مجموع المواطنين. بل إن خيارات الطبقة السياسية ككل، بجناحيها اليميني واليسارى وفقاً لهذه الكتابات، أصبحت مسلوبة الإرادة أمام فعل قوى فوق قومية، مثل الشركات متعددة الجنسية أو مؤسسات التمويل العالمى، مثل صندوق النقد الدولى. وهى المؤسسات التى تتدخل فى صياغة أدق السياسات على المستوى المحلى.

هذه الهيمنة تخطت حدود القرارات السياسية لتخترق مجال الحياة اليومية، أو المدركات والعقائد السياسية نفسها التى أصبحت تتشكل عبر وسائط الإعلام الكبرى على صور أنماط معلبة جاهزة، مثلاً تعبئة حالة من الهلع العالمى من ممارسات الإرهاب، وتشكيل صورة نمطية عن العرب والمسلمين. ومن ثم كانت هذه الحقبة ذاتها هى الأبرز لجهة توسع الأدب النظرى والسياسى الداعي إلى استعادة الديمقراطية لمجموع المواطنين، ومواجهة حالة اغتراب الناس عن السياسة التى بعدت عنهم شيئاً فشيئاً عن طريق التركيز على قضايا المعاش اليومى، والفاعلية السياسية على المستوى المحلى من اتحادات عمالية أو منظمات غير حكومية أصبحت تشكل ما يعرف اليوم بالمجتمع المدنى العالمى.

وفى مصر مع اتساع الجدل فى أوساط النخب السياسية حول الإصلاح السياسى والدستورى، وما يتعلق به من قضايا، وفى القلب منه بالطبع الإصلاح الانتخابى، ما زالت

معدلات المشاركة على انخفاضها الملحوظ، إن لم تكن فى تراجع، إذا أخذنا فى الاعتبار أن حساب هذه المعدلات يتم بناءاً على كشوفات لم تخضع للتنقية والتحديث منذ عشرات السنين. ولكن فى المقابل تشهد مصر منذ قرابة العام موجة من الاحتجاجات القاعدية على شاكلة الإضرابات العمالية فى منشآت القطاع العام، أو مرافق الدولة التى تسعى إلى التركيز على قضايا المعاش اليومى من تعديل لهيكل الأجور، أو إعادة النظر فى علاقات العمل بالمجمل. وهى فى نضالها ذاك تقوم بإدخال تعديلات جذرية على كيفية عمل علاقات لسلطة فى مجال حياتها اليومية، وتفرض مقرطة متسارعة من أسفل داخل هذه الكيانات، أو عبر إجبار الحكومة وأجهزتها الفنية على أخذ آرائها بعين الاعتبار عند صياغة السياسات العامة على المستوى القومى.

ومن جهة أخرى تشهد مصر إحياء حثيثا لثقافة التطوع فى العمل الأهلى؛ إذ تقبل شرائح متزايدة من الطبقة الوسطى المصرية المتعلمة على العمل التطوعى فى قطاع جديد من المنظمات غير الحكومية المرتبط بمؤسسات دولية، سواء من حيث التمويل أو حتى من حيث كونه ممثلاً مباشراً لها فى مصر. وبالنسبة لهؤلاء، ولقطاع من المعلقين، فإن هذه المؤشرات تقوم بذاتها دليلاً على استحالة انتهاج طريق الانتخابات بديلاً للتغيير، فى حين أن المخرج هو هذا النمط من الفعل الاجتماعى الكفيل بخلخلة أبنية التسلط فى حياتنا اليومية وخبراتنا الشخصية؛ ومن ثم التخلص من السلطوية على المدى البعيد.

من وجهة نظرى أن هذه القطيعة بين الطريقين أو الفرضيتين سواء فى مصر أو على الصعيد العالمى هى قطيعة مفتعلة، ولا تمت لحقائق الواقع المعاش بصلة وإن كان لها من فائدة فإنها فى التحليل الأخير تفيد أبنية التسلط ذاتها سواء عالميا أو فى مصر. إذ أن هذه التحليلات تعوق تلاقى النضالين معاً على النحو الذى يسمح باغتناء كل منهما من الآخر وخبراته. على مدى الصفحات السابقة حاولنا التدليل على فكرة وحيدة، وهى أن الممارسات الانتخابية المتشعبة والمعقدة لا تقع على هامش حياتنا اليومية، أو أننا لا يمكن أن نعين لها مكاناً أو مجالاً خاصاً توجد فيه بمعزل عن باقى المجالات. بل على العكس، تحدث هذه الممارسات تحولات فى علاقات القوى على المستوى المحلى بما يخدم إعادة إنتاج الزبونية والسلطوية على مستوى الدولة والمجتمع، عن طريق سعى القواعد الانتخابية إلى الإفادة من القواعد والمعايير لصالح تعظيم مكتسباتها المحلية، وهو الملمح المميز للممارسة السياسية فى مصر بشكل عام.

وبالتالى فهذه الممارسات تطال حياة غير المنخرطين فيها فى جميع أوجهها، ليس فقط من حيث تأثيرها المباشر على توزيع الموارد وتركيب مؤسسات الحكم، ولكن كذلك من حيث قدرتها على صياغة مدركاتنا عن السياسة ككل وقناعاتنا. ومن ثم فإن التفرغ إلى النضال المطلبى العمالى أو الاجتماعى أو العمل الأهلى هو بمثابة تجاهل المجال الذى تعاد من خلاله إنتاج علاقات القوى التى تحكم عملنا فى القطاع الأهلى أو النقابى نفسه. ومن ثم فالعودة إلى الانتخابات يعنى تغيير قواعد اللعبة بالمجمل: أى الانتخابات تصبح طريقاً للتغيير

من حيث هى موضوع للتغيير. فأى تدخل لتغيير قواعد اللعبة الانتخابية يعنى تغييرا على المستوى الوطنى ككل، كما أوضحنا يشمل مجالات وعلاقات لم تدخل فى التنظيم المباشر لعملية الانتخاب.

من هذه الزاوية، يمكن للناشطين الحقوقيين والسياسيين تجسير الفجوة بين النشطاء المدنيين أو النقابيين وجمهورهم الواسع الذى يعزف عن المشاركة فى الانتخابات، ويربأ بنفسه عن ذلك وبين عملية الانتخاب نفسها. أما الأنشطة الخاصة بنشر الوعى بأهمية المشاركة الانتخابية بوصفها معنى إيجابيا مجردا أو شيئا حسنا ينبغي أن نمارسه جميعا إن كنا نريد الالتحاق بالعالم المتحضر، قد تساهم فى تسييد وعى يحتفى بالانتخابات والديمقراطية- كما هو الحال حاليا مثلا لدى جميع مؤسسات الدولة الثقافية كالتعليم والتليفزيون- وإن كان لا يمتلك القدرة الكافية على التدخل لتعديل قواعد هذه الممارسة ومخرجاتها.

تعريف بالمؤلف

الاسم: عمرو عبد الرحمن

- محلل سياسي بمفوضية الاتحاد الأوروبي بالقاهرة.
- عضو هيئة تحرير مجلة البوصلة «صوت ديمقراطي جذري» وهي مجلة تصدر كل ثلاثة شهور، معنية بتقديم نظرة نقدية عن التحول الديمقراطي في مصر. تركز أبحاثه على الحركات الاجتماعية الجديدة، وأيضا على الاشكال غير الرسمية للنشاط السياسي، وسياساتهم الداخلية مثل منظمات حقوق الإنسان والحركات التي تدعو للتغيير الديمقراطي.
- حاصل على ماجستير في دراسات حقوق الإنسان والتغير الديمقراطي من جامعة مالطا.

English publication:

2007: «Egypt>s non-Islamic opposition in 2006: a crisis of the opposition parties or a crises of the Liberal democracy», in Chaimaa Hassabo and Enrique Klause (editors), Chroniques Egyptiennes de 2006, Le Caire, CEDEJ, 2007 (onward).

Arabic publications:

2007: «But who is speaking for the Youth? The forms of youth participation in the anti Mubarak>s protests», in Sameh Fawzy (Editor), Evaluating the Democratic change>s movements in the Arab World. Cairo: the Cairo Institute for Human Rights Studies 2007 (onward).

Mai 2006: «Human Rights in the presidential candidates platforms: quick overview and analysis», in Dr. Magdy Abdelhamid (editor), The Egyptian Presidential Elections, Cairo: Konrad Adenwar and the Egyptian Association for the Community Participation Enhancement. (Arabic).

December 2005: «Women Associations between Political Activism and State Cooperation: Strategies of the Egyptian Feminist Movement in the context of the Political Reform», Research paper submitted to the annual conference of the «New Woman» research center, Egypt (Arabic).

April 2005: «Egyptian Human Rights Movement and Legitimizing the Post Authoritarian State», Research paper submitted to the cultural seminar at Cairo Institute for Human Rights Studies, Egypt (Arabic).

April 2004: «Beyond Cultural Relativism and Orthodox Universalism: Rethinking the Essence of Human Rights» Research paper submitted to the conference of young scholars held at Faculty of Economic and Political Science, Cairo University, Egypt (Arabic).

April 2002: «The Future Aspects of the Turkish-American Relationship» in qeraat Istartejiaah «Strategic Readings» Cairo: April 2002 (Arabic).

April 2001: The Nation State and the Economic Structural Adjustment Programs», book review, in Al-Syassah al-Dawliah (The International Politics). Cairo: April 2001 (Arabic).

January 1999: «The Dilemmas of Democratization in Egypt in Hewarat Al Mostaqable (The Future Dialogues) Volume No.1 Cairo: January 1999 (Arabic).

قائمة مطبوعات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولا: قضايا الإصلاح:

١- **نحو قانون ديمقراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد:** اعداد وتحرير: عصام الدين محمد حسن.

٢- **نحو دستور مصري جديد:** إشراف وتقديم صلاح عيسى، تحرير معتز الفجيري.

٣- **الانتخابات والزبانيةُ السياسيةُ في مصر- تجديد الوسطاء وعودة الناخب:** د.سارة بن نفيسة، د.علاء الدين عرفات، تقديم السيد ياسين، نبيل عبد الفتاح.

٤- **نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء:** تقديم المستشار يحيى الرفاعي، إعداد وتحرير سيد شيف الله.

٥- **الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين:** عمّار علي حسن، تقديم: عبد المنعم أبو الفتوح، وعبد المنعم سعيد.

٦- **إعلان الخرطوم: أعمال المنتدى المدني الثاني للمواثيق للقمة العربية** (بالعربية والإنجليزية).

٧- **نحو تطوير التشريع الإسلامي:** عبد الله أحمد النعيم، ترجمة وتقديم: حسين أحمد أمين.

٨- **غزاليون ورشديون- مناظرات في تجديد الخطاب الديني:** إعداد وتقديم: حلمي سالم.

٩- **معركة الإصلاح في سوريا:** برهان غليون، حازم نهار، رزان زيتونة، رضوان زيادة، عبد الرحمن الحاج، ميشيل كيلو، ياسين الحاج صالح. تحرير: رضوان زيادة.

١٠- **لا حماية لأحد-** دور جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان: تقديم وتحرير: معتز الفجيري

١١- **النيابة العامة-** وكيل عن المجتمع أم تابع للسلطة التنفيذية؟: عبد الله خليل.

١٢- **حقوق الإنسان والخطابات الدينية-** كيف نستفيد من خبرات العالم الإسلامي غير العربي؟: إعداد وتحرير: سيد إسماعيل شيف الله.

١٣- **القضاة والإصلاح السياسي:** تقديم وتحرير: نبيل عبد الفتاح.

١٤- **تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا:** تقديم أحمد حسو، مراجعة وتحرير الترجمة: أشرف راضي.

١٥- **الإعلام في العالم العربي: بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة:** محمد قطيشات، عبد الكريم العبدلاوي،عصام الدين محمد حسن، تقديم: معتز الفجيري، تحرير: عصام الدين محمد حسن

١٦- **وطن بلا مواطنين!: التعديلات الدستورية في الميزان:** بهي الدين حسن، صلاح عيسى، د.عمرو حمزاوي، د.محمد السيد سعيد، معتز الفجيري، د.هويدا عدلي.

١٧- **ربيع دمشق: قضايا- اتجاهات- نهايات:** إعداد وتقديم: د. رضوان زيادة.

١٨- **حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح- خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي:** إيهاب الزلاقي، دميتر بوتيخن، دوسان أندروسك، د. رضوان زيادة، سالم الكواكبي، سيف نصراوي، د.شريف يونس، د.عمرو حمزاوي، عمرو عبد الرحمن، مارينا أوتواي، د. محمد السيد سعيد، محمد القوماني، تقديم وتحرير: سامح لوزي.

١٩- **أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟** "تقرير ورشة العمل" (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).

ثانيا: مناظرات حقوق الإنسان:

١-**ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني:** منال لطفي، خضر شتيرات، راجي الصوراني، فائح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).

٢-**الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان:** محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شتيرات.

٣-**الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤:** علاء لعاود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.

٤-**ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة:** محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.

٥-**التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس:** جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.

٦-**حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي:** عمر التراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، لريدة النقاش، البانر الخفيف.

٧-**حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين:** البانر الخفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.

٨-الحق لديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية: غانم جواد، الباكر الغيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد.
٩-الإسلام والديمقراطية: تحرير: سيد إسماعيل ضيف الله، تقديم: حلمي سالم.
١٠-الأديان وحرية التعبير-إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة:تحرير: رجب سعد طه، تقديم: د رضوان زيادة (بالعربية والإنجليزية).

ثالثا: مبادرات فكرية:

١- الطائفية وحقوق الإنسان: نيرليت داغر (لبنان).
٢- الضحية والجلاد: هيثم مناع (سوريا).
٣- ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية: نائح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤- حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار: د. أحمد عبد الله.
٦- حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة: منصف المرزوقي (تونس).
٧- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- نقد دستور١٩٧١ ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ.
٩- الأطفال والحرب- حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١- الأجنون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢- التكفير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع.
١٤- أزمة نقابة المحامين: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- مزاعم دولة القانون في تونس!: د. هيثم مناع.
١٦- الإسلاميون النقديون. صلاح الدين الجورشي.
١٧- حقوق المرأة في الإسلام. د. هيثم مناع.
١٨- دستور في صندوق القمامة. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر.
١٩- فلسطين/ إسرائيل: سلام أم نظام عنصري: مروان بشارة، تقديم: محمد حسنين هيكل.
٢٠- انتفاضة الأقصى: دروس العام الأول: د. أحمد يوسف القرعي.
٢١- ثمن الحرية- على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث: محمود الورداني.
٢٢- الأيديولوجيا والقضبان-نحو أنسنة الفكر القومي العربي: هاني نسيرة.
٢٣- ثقافة كاتم الصوت: حلمي سالم.
٢٤- العسكر في جُبَّة الشيوخ- الأصولية الإسلامية قبل وبعد ١٩٥٢: طلعت رضوان.
٢٥- مشروع للإصلاح الدستوري في مصر: عبد الخالق فاروق. تقديم: د. محمد السيد سعيد.
٢٦- الثقافة ليست بخير: أحمد عبد المعطي حجازي.
٢٧- المثقف ضد السلطة: رضوان زيادة.
٢٨- الإسلام والديمقراطية والعولمة: نبيل عبد الفتاح.
٢٩- الديمقراطية في فكر رواد النهضة المصرية: نبيل لوقا.

رابعا: كراسات ابن رشد:

١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
٢- تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣- التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥- أزمة 'الكشح' - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.

٦- يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

خامساً: تعليم حقوق الإنسان:

١- كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

٢- أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

٣- مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد (طبعة أولى وثانية).

٤- اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان: محمد أمين الميداني.

٥- الإنسان هو الأصل- مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان: عبد الحسين شعبان.

٦- الرهان على المعرفة- حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان: الياقر العنيف، وعصام الدين محمد حسن.

٧- الأصيل والمكتسب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: علاء قاعود.

٨- حقوقنا الآن وليس غداً- المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان: تقديم بهي الدين حسن، ومحمد السيد سعيد (طبعة أولى وثانية).

٩- حقوق النساء- من العمل المحلي إلى التغيير العالمي: د. آمال عبد الهادي.

١٠- المواطنة: سامح فوزي.

١١- استقلال القضاء: د. شريف يونس.

١٢- الحركات الاجتماعية الجديدة: فريد زهران.

١٣- استقلال الجامعة: خلود صابر.

١٤- حرية الصحافة: خالد صلاح.

١٥- الحق في سلامة الجسد: د. ماجدة عدلي.

١٦- الانتخابات في مصر: عمرو عبد الرحمن.

سادساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١- رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د.هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).

٢- التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر: د.هويدا عدلي.

٣- ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي: د. مصطفى عبد الغفار.

٤- الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات- طائفة ديمقراطية مهدرة: فون كورف بيورك، مراجعة وتحرير الترجمة مجدي النعيم، تقديم د. محمد السيد سعيد.

٥- الدولة العربية في مهب الريح- دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون: عبد السلام طويل، تقديم د. نيفين مسعد.

٦- التعليم والمواطنة- واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية: مصطفى قاسم، تقديم: د. أحمد يوسف سعد.

٧- طريق مصر لقبول الذات- الاحتقان الطائفي وخطابا التعليم العام والأزهري: خالد عثمان، تقديم د. محمد سليم العوا، الأنبا د. بولس حليم.

٨- فقه المحاكمات الأدبية والفكرية- دراسة في الخطاب والتأويل: د. وفاء سلاوي.

٩- المواطنة والعولمة- تساؤل الزمن الصعب: د. فايد نياب.

سابعا: مبادرات نسائية:

١- موقف الأطباء من ختان الإناث: آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).

٢- لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث: آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).

٣- جريمة شرف العائلة: جنان عبده (فلسطين ٤٨).

٤- حدائق النساء- في نقد الأصولية: فريدة النقاش.

ثامنا: دراسات حقوق الإنسان:

١- حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير: أحمد السلماني.

٢- التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية: أحمد نهامي.

٣- **النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط:** أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير : عاطف أحمد.
٤- **حكمة المصريين:** أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير : محمد السيد سعيد.
٥- **أحوال الأمن في مصر المعاصرة:** عبد الوهاب بكر.
٦- **موسوعة تشريعات الصحافة العربية:** عبد الله خليل.
٧- **نحو إصلاح علوم الدين- التعليم الأزهري نموذجا:** علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
٨- **رجال الأعمال- الديمقراطية وحقوق الإنسان:** د. محمد السيد سعيد.
٩- **عن الإمامة والسياسة- الخطاب التاريخي في علم العقائد:** د. علي مبروك.
١٠- **الحداثة بين الباشا والجنرال:** د. علي مبروك.
١١- **محمود عزمي.. رائد حقوق الإنسان في مصر:** هاني نسيرة، تقديم: د. محمد السيد سعيد.
١٢- **التشريع السوداني في ميزان حقوق الإنسان:** جمال التوم، تقديم: محجوب إبراهيم بابكر.
١٣- **ما وراء دارفور: الهوية والحرب الأهلية في السودان:** الباقر العفيف، ترجمة: محمد سليمان.

تاسعا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- **القمع في الخطاب الروائي العربي:** عبد الرحمن أبو عوف.
٢- **الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان:** حلمي سالم.
٣- **فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان):** عز الدين نجيب
٤- **فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان:** نورا أمين.
٥- **السينما وحقوق الناس:** هاشم النحاس وآخرون.
٦- **الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان:** سيد إسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسي.
٧- **أكثر من سماء- تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش:** سحر سامي.
٨- **المقدس والجميل-الاختلاف والتماثل بين الدين والفن:** د. حسن طلب.
٩- **أحزان حمورابي- قصائد من أجل حرية العراق:** إعداد حلمي سالم، تقديم: د. فريال جبوري غزول.
١٠- **دوائر لم تكتمل- كتابات حول الدراما السودانية:** السر السيد.
١١- **أدباء نوبيون ونقاد عنصريون:** حجاج أدول، تقديم: أحمد عبد المعطي حجازي.

عاشرا: مطبوعات غير دورية:

١- **' سواسية ':** نشرة شهرية. [صدر منها ٧٧ عددا]
٢- **رواق عربي:** دورية بحثية. [صدر منها ٤٥ عددا]
٣- **رؤى مغايرة:** مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ١١ عددا]
٤- **قضايا الصحة الإنجابية:** مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

حادي عشر: قضايا حركية:

١- **العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج:** تقديم وتحرير : بهي الدين حسن. (بالعربية والإنجليزية)
٢- **تمكين المستضعف:** إعداد: مجدي الدمرداش.
٣- **إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان:** صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ – ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
٤- **إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان:** صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
٥- **إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين:** صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١.
٦- **الكيل بمكيالين: مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني:** مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغتين العربية والإنجليزية).

٧- **اعترافات إسرائيلية- نحن سفاحون وعنصريون:** إعداد: محمد السيد، ترجمة: سلاف طه.
٨- **إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية:** (باللغتين العربية والإنجليزية).
٩- **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب- مع مقارنة بمصر والمغرب:** أحمد شوقي بنيوب، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الغفار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هاني الحوراني، تقديم: د. محمد السيد سعيد.
١٠- **جسر العودة- حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية:** تقديم وتحرير عصام الدين محمد حسن.
١١- **يد على يد- دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة:** يسري مصطفى.
١٢- **عنصرية تحت الحصار- أعمال مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية:** تقديم وتحرير. صلاح أبو نار.
١٣- **إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي** (بالعربية والإنجليزية).
١٤- **إعلان كمبالا: مستقبل الترتيبات الدستورية في السودان** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٥- **إعلان باريس حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني.** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٦- **الاستقلال الثاني: نحو مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية** (بالعربية والإنجليزية).
١٧- **أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٨- **إعلان الرباط: بيان مؤتمر المجتمع المدني الموازي إلى 'المنتدى من أجل المستقبل'.** (بالعربية والإنجليزية).
١٩- **الإعلام والانتخابات الرئاسية: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين** (١٧ أغسطس- ٤ سبتمبر) (بالعربية والإنجليزية).
٢٠- **الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين** (٢٧ أكتوبر- ٣ نوفمبر) (بالعربية والإنجليزية).
٢١- **السودان والمحكمة الجنائية الدولية: اختلاط المبدئي والعارض:** كمال الجزولي.
٢٢- **الحقيقة في دارفور-** عرض موجز لتقرير لجنة التحقيق الدولية: عرض وتقديم كمال الجزولي.
٢٣- **حرية الإعلام ونزاهة الانتخابات: مجموعة وثائق حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان.**

ثاني عشر: إصدارات مشتركة:

أ) **بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:**
١- **التشويه الجنسي للإناث (الختان)- أوهام وحقائق:** د. سهام عبد السلام.
٢- **ختان الإناث:** آمال عبد الهادي.

ب) **بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)**
- **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي.** تحرير: د.محمد السيد سعيد، د.عزمي بشارة(فلسطين).

ج) **بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان**
- **من أجل تحرير المجتمع المدني:** مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

د) **بالتعاون مع اليونسكو**
- **دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي** (نسخة تمهيدية).

هـ) **بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان**
- **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية.** خميس شماري، وكارولين ستابني

و) **بالتعاون مع منظمة أفريقيا / العدالة**
- **عندما يحل السلام-موعد مع ثالوث الديمقراطية والتنمية والسلم في السودان:** تحرير بوانس أجاوين، أليكس دوفال.

• • •

هذا الكتاب

لا تقع الانتخابات على هامش حياتنا، ولا يمكن تصور الحياة دونها –حتى فى ظل مجتمعات تسيطر فيها السلطة التنفيذية على عملية التشريع والمراقبة مثل مصر– إذ أنها مساحة لممارسة السلطة أو تعديلها، ولا يمكن تخيل مجتمع نزعت منه هذه المساحة، أو حرم من هذه الممارسة.

ومن ثم فليس من قبيل المصادفة أن أعتى النظم شمولية واستبداداً فى العالم تمكنت من إلغاء الأحزاب السياسية، أو تهميش دور المؤسسة القضائية، ولكنها لم تتمكن من القضاء على الانتخابات.

إذن من الناحية الليبرالية المجردة، أو من الناحية الواقعية/ السوسيولوجية لا يمكن الاستغناء عن الانتخابات حتى لو اكتوينا بنارها، وجرجرتنا معها إلى متاهات كنا فى غنى عنها.

المؤلف